الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2019

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

واقع وفرص التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال الصناعة التحويلية في ظل عدم إستقرار أسعار النفط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـــداد الطالبين:
- بركاتي يوسف
- بودربالة كوثر

تحت إشراف الأستاذ:
ريغي هشام

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
فرح إلياس الهناني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وتقدير

يقول رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بقلب ملؤه الاحترام والتقدير، وقلم تحركه مشاعر الثناء والفضل الكثير

نتقدم نحن من جمعنا هذا الاجتهاد الصغير

إلى من أحسن بحق التوجيه والتدبير

أستاذنا ومرشدنا الذي أدهلنا تواضعه الكبير

الأستاذ الكريم ريغي هشام

نشكرك جزيل الشكر

إهداء

اللهم إني أسألك حبك وحب من يحبك وحب كل عمل يقربني إلى حبك

الحمد لله الذي بعونه بلغنا أملنا وبإرادته حققنا حلمنا نشكره على نعمة العلم بعد نعمة الايمان نشكره على نعمة الوالدين بعد نعمة الاسلام"فاما بنعمبة ربك فحدث"

الى الدي علمني كيف اعتمد على نفسي و اشق دروب الحياة من دون خوف الى الدي تعب من اجلي ولم ببخل علي بشيء إلى الذي أضاء طريقي إلى منارة فخري منك تعلمت وبك تعلمت، إلى أبي الغالي" محمدد" الذي غاب دون ان يشهد نجاحي هذا رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى أغلى ماعندي في الحياة إلى التي لولاها لما وصلت إلى ما انا عليه، إلى التي تحملت صعاب الحياة من أجل ان تراني نجمة في سماء العلم، إلى شمعتي التي تضيء طريقي والتي مهما قلت لن أوفيها حقها، إلى حبيبتي ونور عيني إلى ألذ وأشهى كلمة تلفظها الشفاه إلى امي الحبيبة "سكينة" التي كانت هي الأب والأم في نفس الوقت حفضها الله ورعاها

إلى من أعيش في وسطهم بفخر وإعتزاز، أخي اسكندر، أختي سعاد خالتي نعيمة، أختي كاميليا وزوجها، دون أن أنسى أبناهما: هارون، جنان،مرام، أنس، براء.

إلى من تعلمت معهم معنى الصداقة ولاحترام، الود والتسامح: حنان، بثينة، ريان، أحلام، عبير، هبة، يوسف والقائمة طويلة

إلى عائلتي الثانية أهل زوجي امستقبلي زواغي فريد الذي كان لي السند الذي اعتمدت عليه وقدم لي كل الدعم والشكر زوجي العزيز أطال الله في عمرك، إلى أمي الثانية يمينة، وأبي الثاني عبد المجيد وكل عائلته الكريمة

إلى كل عائلة بودربالة ومعزوزي دون أن أنسى أي أحد

في الأخير أهدي هذا الانجاز إلى كل أساتذتي الكرام كل واحد باسمه وكل من يشرفه نجاحي، إلى كل من نسيه قلمي وذكره قلبي، إلى كل هؤلاء ثمرة جهدي إلى الجزائر العظيمة

كوثر

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

إلى أمي الغالية التي أسأل الله العظيم رضاها بعد رضاه، وأن يمدها بطول العمر

إلى أبي الحنون راجيا من المولى عز وجل أن يمده بدوام الصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم حبا وعطاءا، خاصة مريم وصفاء

إلى كل زملائي وأصدقائي كل بإسمه

لكم جميعا

أهدي هذا العمل المتواضع

يوسف

الملخص

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الواقع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية تحقيقه مستقبلا، في ظل الارتباط الوثيق بين قطاع النفط والاقتصاد الجزائري الذي يبدو أكثر وضوحا أثناء الأزمات النفطية، وتعتبر الصناعة التحويلية من بين البدائل التي يمكن الاعتماد عليها كبديل للنفط من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ولهذا يجب العمل على النهوض بهذا القطاع الذي يبقى دون المستوى المطلوب محليا، من خلال اللجوء إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر كآليتين فعالتين من أجل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصناعة التحويلية، الأزمة النفطية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract

This research aims at addressing the current reality of economic diversification in algeria and the possibility of achieving it, in the light of the close link between the oil sector and the algerian economy, which seems more apparent during oil crises, manufacturing is among alternatives that can be relied upon as an alternative to oil, In order to achieve economic diversification in algeria, therefore this sector which remains substandard locally must be promoted, through the use of small and medium enterprises and foreign direct investment (FDI) as effective mechanisms for upgrading mlgeria's manufacturing sector.

Key words: Economic diversification, Manufacturing, the oil crisis, Small and medium enterprises , Direct foreign investment.

فـــــهرس

المــحتويات

كلمة شكر	–
الإهداء	–
ملخص	V
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول والأشكال	X
مقدمة	أ
الفصل الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	3
الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه	3
الفرع الثاني: أهدف التنويع الاقتصادي	5
الفرع الثالث: دوافع التنويع الاقتصادي	5
الفرع الرابع: مؤشرات التنويع الاقتصادي و طرق قياسه	7
المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي	9
الفرع الأول: تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)	9
الفرع الثاني: تطوير قطار الصناعة	10
الفرع الثالث: تطوير قطاع الخدمات	12
الفرع الرابع: تنويع الصادرات	14
المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر	15
المطلب الأول: مدخل للاقتصاد الجزائري	15
الفرع الأول: الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه (1962–1989)	15
الفرع الثاني: الجزائر في ظل اقتصاد السوق 1990 إلى إلى يومنا هذا	17
المطلب الثاني: دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	19
الفرع الأول: القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام	19
الفرع الثاني: قيمة مؤشر هرفندل–هرشمان للاقتصاد الجزائري (2004–2017)	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: القطاع الصناعي التحويلي ودوره في التنويع الاقتصادي للجزائر	
تمهيد الفصل	25

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الصناعي	**26**
المطلب الأول: القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادي	**26**
الفرع الأول: تعريف قطاع الصناعة	**26**
الفرع الثاني: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية	**27**
الفرع الثالث: تقسيمات القطاع الصناعي	**27**
المطلب الثاني: مزايا القطاع الصناعي ومعوقاته	**29**
الفرع الأول مزايا القطاع الصناعي	**29**
الفرع الثاني: معوقات القطاع الصناعي	**30**
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر	**32**
المطلب الأول: تقسيمات القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر ومساهمته في خلق القيمة المضافة	**32**
الفرع الأول: تقسيمات القطاع الصناعي في الجزائر	**32**
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة في الجزائر	**33**
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في منتجات الصناعة التحويلية للجزائر	**35**
الفرع الأول: الصادات من منتجات الصناعة التحويلية	**35**
الفرع الثاني: الواردات من منتجات الصناعة التحويلية في الجزائر	**38**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثالث: إمكانية النهوض بقطاع الصناعة التحويلية للجزائر كبديل للنفط	
تمهيد الفصل	**44**
المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	**45**
المطلب الأول: مساهمة النفط في تكوين بعض المجاميع الكلية في الجزائر	**45**
الفرع الأول: مساهمة النفط في الناتج الداخلي الخام	**45**
الفرع الثاني: مساهمة قطاع النفط في الصادرات الإجمالية	**47**
الفرع الثالث: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة	**49**
المطلب الثاني: الأزمة النفطية أسبابه وتداعياتها عل الاقتصاد الجزائري	**51**
الفرع الأول: الأزمة النفطية	**51**
الفرع الثاني: أسباب الأزمة النفطية 2014	**53**
الفرع الثالث: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري	**55**
المبحث الثاني: سبل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية كبديل للنفط في الجزائر	**59**
المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**59**

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	**59**
الفرع الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**61**
الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالصناعة التحويلية	**63**
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	**65**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	**65**
الفرع الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**66**
الفرع الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر	**69**
خلاصة الفصل	**71**
الخاتمة	**73**
قائمة المراجع	**76**

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	هيكل القطاعات المساهمة في الناتج الداهلي الخام (2004-2017)	20
(2-1)	تطور مؤشر هرفندل-هرشمان للاقتصاد الجزائري في الفترة (2004-2017).	21
(1-2)	هيكل القيمة المضافة للجزائر حسب قطاع النشاط (2011-2016).	33
(2-2)	هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات للجزائر (2011-2016).	34
(3-2)	نسبة صادرات الجزائر من قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات من البضائع (2012-2017).	37
(4-2)	تطور معدل مجهود التصدير الخاص بمنتجات الصناعة التحويلية للجزائر في الفترة (2012-2017).	38
(5-2)	تطور هيكل واردات الجزائر من الصناعة التحويلية للفترة (2012-2017).	40
(6-2)	تطور معدلات الاختراق الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية للجزائر خلال الفترة (2012-2017).	41
(1-3)	الناتج الداخلي الخام للجزائر ومساهمة قطاع المحروقات فيه (1990-2017).	46
(2-3)	تطور صادرات الجزائر ومساهمة قطاع النفط فيها (1990-2017).	48
(3-3)	تطور إيرادات الميزانية ونسبة مساهمة الجباية البترولية (1990-2017).	49
(4-3)	المتوسط الشهري للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2016.	52
(5-3)	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر من (2012-2017).	55
(6-3)	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر (2012-2017).	56
(7-3)	تطور رصيد الميزانية بالنسبة للجزائر (2012-2017).	57
(8-3)	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	59

(3-9)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب معيار الملكية للسداسي الأول من سنة 2018 .	62
(3-10)	توزيع المؤسسات الصغيرة والموسطة حسب معيار الحجم خلال السداسي الأول من سنة 2018.	63
(3-11)	عدد المشاريع المحلية والأجنبية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2018.	66
(3-12)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2000-2017)	67

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (20004-2017).	20
(1-2)	تطور قيمة مؤشر هرفندل-هرشمان في الفترة (2004-2017).	22
(2-1)	متوسط نسبة مساهمة كل قطاع في خلق القيمة المضافة في الجزائر (2011-2016).	34
(2-2)	متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية للجزائر خارج المحروقات في خلق القيمة المضافة (2011-2016)	35
(2-3)	تطور صادرات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية خلال الفترة (2012-2017).	36
(2-4)	تطور واردات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية خلال الفترة (2012-2017).	39
(3-1)	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للجزائر (1990-2017).	47
(3-2)	مساهمة قطاع النفط في صادرات الجزائر (1990-2017).	49

(3-3)	تطور إيرادات الميزانية ومساهمة الجباية البترولية فيها (1990-2017).	50
(3-4)	تطور أسعار البترول لخامات أوبك (أوت 2014- ديسمبر2016).	53
(3-5)	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر (2012-2017).	56
(3-6)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط بالنسبة لذات الشخص المعنوي خلال السداسي الأول من سنة 2018.	63
(3-7)	تطور بعض مِؤشرات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (2000-2017).	68

مقدمـــــة

تمهيد

لقد أصبح الأمن الاقتصادي من الأهداف التي تسعى كل البلدان للوصول إليها لما له من تأثيرات على الجوانب الأخرى للحياة منها الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية والعسكرية، حيث نلاحظ أن البلدان المتطورة اقتصاديا هي نفسها البلدان ذات المستوى المعيشي والثقافي العالي وهي نفسها البلدان المسيطرة على الساحة السياسية العالمية، وبالعكس نلاحظ أن البلدان المتخلفة اقتصاديا هي نفسها البلدان ذات المستوى المعيشي والثقافي المتدني وهي نفسها البلدان التي تتميز بالتبعية السياسية للبلدان المتقدمة، ولهذا كان لزاما على هذه الدول أن تسارع لبناء قاعدة اقتصادية قوية تسمح لها بمواكبة التطورات الحاصلة في جميع الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية.

ويعتبر التنويع الاقتصادي واقع لا مفر منه من أجل النهوض بالاقتصاد، حيث أنه يسمح بالتخلص من مخاطر التبعية لمورد اقتصادي وحيد، سواء كانت هذه المخاطر تتعلق بندرة هذا المورد وعدم قابليته للتجديد أو تتعلق بالتذبذبات الحاصلة في أسعار هذا المورد، ومن أجل خلق تنويع اقتصادي جيد هناك العديد من الآليات الواجب إتباعها مثل الاهتمام بتطوير الصناعة والزراعة والخدمات.

وتعتبر الصناعة التحويلية من أهم هذه الآليات، إن لم نقل أهمها على الإطلاق حيث أن هذا القطاع يسمح بتحريك جل القطاعات الاقتصادية سواء المغذية له أو المستخدمة لمخرجاته. والمتتبع للساحة الاقتصادية العالمية يلاحظ أن أغلب الدول المتطورة اقتصاديا هي نفسها الدول المتطورة صناعيا وبالتالي فإن قطاع الصناعة التحويلية يعتبر من بين أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل خلق تنويع اقتصادي جيد.

وتعتبر الجزائر كدولة نامية من بين الدول ذات الاقتصاد الريعي حيث يعتبر النفط أهم مورد اقتصادي بالنسبة لها ولهذا فإن تأثرها بالأزمات النفطية يكون واضحا ولعل الأزمة النفطية الأخيرة كانت أحسن دليل على ذلك، ولهذا وجب عليها التفكير في التخلص من التبعية لهذا المورد الوحيد، واللجوء إلى قطاعات أخرى تكون بديلة للنفط ولعل الصناعة التحويلية تعتبر من أهم هذه القطاعات.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وما هي إمكانيات خلقه من خلال الصناعة التحويلية في ظل عدم استقرار أسعار النفط؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هو واقع الصناعة التحويلية في الجزائر؟
- كيف يمكن النهوض بقطاع الصناعة التحويلية من أجل خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا تساهم الصناعة التحويلية حاليا في خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر والتخلص من التبعية للنفط.

الفرضيات الفرعية:

من خلال الفرضية الرئيسية يمكننا طرح الفرضية الفرعية التالية:

- يتميز الاقتصاد الجزائري بعدم التنويع الاقتصادي؛
- أداء القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر ضعيف؛
- يمكن النهوض بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- تناول أهم الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي؛
- هذا الموضوع يسلط الضوء على أحد أهم القضايا الاقتصادية بالنسبة للدول النامية خاصة تلك التي تتميز باقتصاد ريعي مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر باعتبارها تعتمد على عائدات النفط كمورد أساسي؛
- دراسة إمكانية خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال قطاع الصناعة التحويلية باعتباره أحد أهم القطاعات الرئيسية في أي نظام اقتصادي؛
- دراسة مدى إمكانية تخلص الجزائر من التبعية للنفط كمورد رئيسي.

أهداف الدراسة:

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى وصول الأهداف التالية:

- التطرق للجانب النظري للتنويع الاقتصادي ودراسة واقعه في التنويع الجزائر؛
- التطرق للجانب النظري للصناعة ودراسة واقع الصناعة التحويلية في الجزائر؛
- دراسة أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالأزمة النفطية الأخيرة؛
- دراسة سبل تطوير قطاع الصناعة التحويلية كآلية من أجل خلق التنويع الاقتصادي؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للجزائر خاصة بعد تداعيات الأزمة النفطية الأخيرة عليها؛
- الميول إلى دراسة المواضيع الخاصة بالاقتصاد على المستوى الكلي؛
- الفضول حول معرفة واقع قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر.

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإشكالية المطروحة، تم التنويع في المناهج المستخدمة وفقا لمتطلبات بحثنا، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الجزائر؛
- الحدود الزمانية: غالبا تم اعتماد الفترة من 2012-2017.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازنا لهذه الدراسة ندرة المراجع الخاصة ببعض متغيرات الدراسة وكذلك صعوبة الحصول على الإحصائيات خاصة للسنوات الأخيرة وتضاربها.

الدراسات السابقة:

تتخلص أهم الدراسات السابقة لهذا الموضوع فيما يلي:

- **دراسة بوطلاعة محمد وبن دبيش نعيمة 2018 تحت عنوان:** ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط "إمكانية الاستفادة من تجارب دولية"، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية التي تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة طاهري محمد بشار، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تغيرات وتقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري والمتمثلة في التجارة الخارجية من صادرات وواردات والميزانية العامة للدولة من إيرادات ونفقات وذلك خلال الفترة 2004-2017، وكذلك إلى صياغة استراتيجيات تحقيق التنويع الاقتصادي كمتغير مستقل لتأمين وضمان استقرار الاقتصاد الجزائري من التقلبات الحادة والمفاجئة لأسعار النفط العالمية كمتغير تابع، انطلاقا من دراسة تجارب دولية رائدة، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنه من بين أهم الأسس التي يمكن للجزائر الارتكاز عليها لبناء إستراتيجية جديدة والتي تهدف إلى التخلص من الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد متنوع خارج النفط، وذلك لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، هي: زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي، تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- **دراسة عبد العزيز عبدوس 2013:** تحت عنوان تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر "دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير"، مقال منشور في مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الجزائرية ومقارنتها مع الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي نظرا لما تلعبه هذه الصناعات من دور مهم في توسيع وتنويع الانتاج، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة: عدم تمتع الجزائر بمزايا تنافسية حقيقية مقارنة مع دول تونس والمغرب، أضحى امتلاك القدرات التنافسية من أحد أهم السمات الرئيسية لاقتصاد السوق، كما أن توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية

نحو التنافسية على جميع الأصعدة بما تمتلكه من مؤهلات سوف يمكنها من غزو أسواق عالمية كان من الصعب ولوجها من قبل لما تتسم به هذه الأسواق من درجة المخاطرة والتعقيد؛

- **دراسة نوي نبيلة 2017 بعنوان:** إستراتيجية تطوير الصناعة التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط "الإمارات العربية المتحدة نموذجا"، مقال منشور في مجلة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية الصادرة عن جامعة الجزائر3، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إستراتيجية الإمارات العربية المتحدة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: الدور الهام الذي لعبه قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق التنويع الاقتصادي ويرجع السبب الرئيسي في هذا النجاح إلى إصرار الدولة على تنويع مصادر الدخل من جهة ووجود إستراتيجية واضحة بعيدة المدى لتطوير قطاع الصناعة وضمان إسهامه في التنويع الاقتصادي؛
- **دراسة حميدي عبد القادر 2017 تحت عنوان:** إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة البترولية، مقال منشور في مجلة معارف مجلة علمية دولية محكمة صادرة عن جامعة البويرة ، وهدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة النفطية التي تعيشها الدول ذات الاقتصاد الريعي، ومدى تأثر ميزانيات هذه الدول بهذه الصدمة النفطية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: سعي الجزائر نحو تكثيف إستراتيجياتها من أجل تنويع اقتصادها يجعلها قادرة على الخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع البترول ويساهم في الرفع من الإيرادات العامة للمساهمة في تغطية النفقات.

<u>هيكل الدراسة:</u>

لقد اقتضت دراستنا تقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول كما يلي:

- الفصل الأول: جاء تحت عنوان واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد تضمن التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان القطاع الصناعي التحويلي ودوره في التنويع الاقتصادي، إذ تم في المبحث الأول تناول الإطار النظري للقطاع الصناعي، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر؛
- الفصل الثالث: كان تحت عنوان إمكانيات النهوض بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر كبديل للنفط وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول كان تحت عنوان أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان سبل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية كبديل للنفط.

الفصل الأول:

واقع التنويع الاقتصادي

في الجزائر

تمهيد الفصل

تعتبر التنمية الاقتصادية من المفاهيم الحديثة النشأة نسبيا، والتي لم تظهر بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث بدأت الدول المستعمَرة تحصل على استقلالها من الدول المحتلة لتجد نفسها تواجه حرب من نوع آخر أو بالأحرى وجدت نفسها مستعمَرة بطريقة غير مباشرة (التبعية الاقتصادية) الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى ضرورة التفكير في النهوض بنفسها، وهنا ظهر ما اصطلح عليه بالتنويع الاقتصادي الذي أصبح مصدر اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين في المجال الاقتصادي خاصة في الدول النامية.

إن الجزائر وكغيرها من الدول الحديثة الاستقلال (نسبيا)، تعتمد في تمويل مختلف مشاريعها الاستثمارية ونفقاتها العامة على الخزينة العمومية، هذه الأخيرة تعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات كمورد أساسي، وبما أن المحروقات (وخاصة النفط) تتميز بعدم مضمونية الإيرادات، كان لزاما عليها الاهتمام بتنويع اقتصادها.

بناء على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : الإطار النظري حول التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني : التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : الإطار النظري حول التنويع الاقتصادي

« لا تضع كل ما تملكه من بيض في سلة واحدة » هو مبدأ يشار به إلى عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل كما هو الحال في الدول النامية خاصة الدول النامية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، مما يجعل اقتصادياتها عرضة لمخاطر معينة كزوالها أو تذبذب أسعارها (دخل غير مضمون)، وبالتالي فإن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير مركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل و استيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد .

المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي

لقد أصبح التنويع الاقتصادي يحظى باهتمام العديد من الدول والباحثين في المجال الاقتصادي وان اختلفت وجهات النظر فإن الجوهر واحد، حيث لا يختلف اثنان حول أهميته والأهداف المرجوة منه، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الحكم من خلالها على مدى التنويع الاقتصادي لبلد ما.

الفرع الأول : تعريف التنويع الاقتصادي وخصائصه

تم تناول تعريف التنويع الاقتصادي من عدة جوانب حيث قد يقصد به التنويع على المستوى الجزئي (داخل المؤسسة الواحدة) وذلك من خلال الاعتماد على سلة من المنتجات عوض التركيز على منتج واحد كما قد يكون على المستوى الكلي من خلال تنويع القطاعات الإنتاجية و عدم التركيز على قطاع رئيسي .

1- تعريف التنويع الاقتصادي :

لغة :

هو كلمة مشتقة من نوع وتعني وحدة تصنيفية ، أما التنويع فيشمل أنواع أو أصناف أو وحدات مختلفة ومتعددة (تنويعات أدبية). [1]

اصطلاحا :

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه : " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع ".[2] كما

يقصد بالتنويع الاقتصادي :" كونه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع

[1] **معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة:** دار الشرق، الطبعة الثانية، بيروت، 2001، ص1464.

[2] محمد بوطلاعة و بن دبيش نعيمة : **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط- إمكانية الاستفادة من تجارب دولية** -، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد- بشار-، المجلد الرابع، العدد 2، 2018، ص300.

القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل ، و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد" .[1]

كذلك يمكن أن يعرف التنويع الاقتصادي بأنه : " العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج المحلي (المخرجات)، ويمكن أن يترجم في صورة تنويع الصادرات وتنويع أسواقها أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الأجنبي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة ". [2]

أما بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي : " عدم الاعتماد على الإيرادات النفطية بصورة كاملة، أي تهيئة اقتصاد حديث تتوفر له كل أسباب البقاء خارج قطاع النفط ويحافظ على مستوى دخل عالي لتحقيق التنمية الاقتصادية ".[3]

ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر إجمالا وشمولا من التعاريف السابقة : " التنويع لاقتصادي هو تلك العملية التنموية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل من خلال الاعتماد على قاعدة إنتاجية عريضة ، وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الإنتاجية (عدم الاعتماد على قطاع واحد) ، وهذا ما يساهم في تنويع سلة الصادرات و استهداف أكبر عدد ممكن من الأسواق خاصة الخارجية ، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، والتقليل من مخاطر الاعتماد أو التبعية لمورد واحد أو قطاع إنتاجي واحد .

وبالتالي نستنتج أن التنويع الاقتصادي يكون من خلال :

- تنويع القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الصناعة ،الزراعة ،الخدمات.....)؛
- تنويع القطاعات الإنتاجية داخل كل قطاع رئيسي مثلا (الصناعة : صناعة تحويلية أو صناعة إستخراجية)؛
- تنويع المنتجات داخل كل صناعة؛
- تنويع سلة الصادرات؛
- تنويع الأسواق المستهدفة.

[1] خوني رابح و أوضايفية حدة : **الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط : ضرورة التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج–، الترقيم الدولي الموحد2335–1748، الإيداع القانوني 1612/ 2013:، العدد 7، 2017، ص56.

[2] موسى باهي و كمال روابنية : **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، العدد 5، 2016، ص135.

[3] أوكيل حميدة : **التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية غير النفطية وترشيد الإنفاق الحكومي**، معارف مجلة دولية محكمة، جامعة آكلي محمد أولحاج –البويرة–، العدد20، 2016 ، ص250.

2-خصائص التنويع الاقتصادي :

يتميز التنويع الاقتصادي بمجموعة من الخصائص أهمها : [1]

- ✓ التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسة واحدة؛
- ✓ عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل؛
- ✓ عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة .

الفرع الثاني : أهداف التنويع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي :[2]

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول؛
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص التشغيل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في عملية التنمية الاقتصادية؛

من جهة أخرى يمكن التميز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني :

- ✓ فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسيع و تعزيز القطاع الرئيسي (البترول مثلا) وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية؛
- ✓ أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

الفرع الثالث : دوافع التنويع الاقتصادي

إن الدافع الرئيسي من التنويع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في إنتاج و تصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية ويقول osakwe (2007) على واضعي السياسات في الدول الغنية بالمواد الأولية أن يكونوا مهتمين أكثر بتنويع صادراتهم للحد من

---

[1] زرموت خالد : **التحديات الراهنة** ، مجلة دراسات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل في الاقتصاد والتجارة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، المجلد06، العدد03، 2017، ص1186.

[2] محمد الناصر حميداتو و بقاص الصافية : **التنويع الاقتصادي في الجزائر**،global journal of economic and business، science reflectio(sr)،vol2،no2،2017، ص ص 76، 77.

الصدمات الخارجية، ولعل الحجة الأقوى لأهمية التنويع الاقتصادي تلك التي قدمها perbisch & singer (1950) من خلال ما يعرف perbisch – singre hypothesis (psh) تشير الفرضية إلى إن السياسة الاقتصادية للبلد لا يمكن إن يستند النمو الاقتصادي فيها على إنتاج وتصدير المواد الأولية وذلك لأن أسعار صادرات المواد الأولية تنخفض مع مرور الوقت بالنسبة لأسعار صادرات السلع المصنعة، ونتيجة لذلك فإن أسعار الصادرات لأسعار الواردات في هذه الدول ستتراجع (شروط التجارة الخارجية) وهو ما ليس في صالح الدول المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للسلع المصنعة، وعموما يمكن إدراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:[1]

- ✓ **تخفيض المخاطر:** إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا ايجابيا. وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل massell سنة **1970** من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي؛
- ✓ **تحقيق النمو الاقتصادي و استدامته :** إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج Romer، حيث ركز على تأثير المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات (والتي قد تستعمل كمدخلات) هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، في هذه الحالة فان الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة و كثيرة فان عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور و النمو الاقتصادي، و في الواقع فقد أظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير و ايجابي بالتنويع الاقتصادي، كما ذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتحقيق استدامة النمو، على غرار دراسة Thad Dunning **(2005)** . وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين وفرة الموارد الطبيعية واستدامة النمو، حيث أدى اعتماد هذه الدول على الموارد الطبيعية إلى ضعف التنويع الاقتصادي، مما جعل مواردها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية ;
- ✓ **استنزاف الموارد الطبيعية :** إن الموارد الطبيعية وتحديدا النفط الذي يعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد.

بالإضافة إلى هذا هناك أسباب أخرى تؤدي إلى حتمية اللجوء إلى التنويع الاقتصادي: [2]

- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛
- التخفيف من أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني؛

[1] نوي نبيلة : **التنويع لاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر** –، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور – الجلفة– ، العدد 35، د س، ص181.

[2] حميدي عبد القادر : **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة البترولية**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، جامعة آكلي محمد أولحاج – بويرة –، العدد 22، 2017، ص261.

- ظهور الطاقات البديلة وبأسعار تنافسية كالطاقة الشمسية؛
- التقلب المستمر لأسعار النفط وتذبذب دخل الدولة وإنفاقها العام.

الفرع الرابع : مؤشرات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه

1-مؤشرات التنويع الاقتصادي : من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي:[1]

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهامات هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حينما تتوفر البيانات الخاصة بذلك؛
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقته بعدم استقرار النفط ، ومن المفهوم أن التنويع الاقتصادي يفترض فيه إن يحد من عدم الاستقرار مع مرور الزمن؛
- ✓ تطور إيرادات المحروقات كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل إيرادات النفط والغاز ؛
- ✓ وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ يدل ذلك على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- ✓ نسبة الصادرات الغير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على إن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مظللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وحجم صادراته؛
- ✓ تطور إجمالي العملة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تغير نوعا ما في القطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته و تحديثه.

[1] بوعبدلي ياسين: **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الطاقات المتجددة بديلا** –،أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص20.

2- طرق قياسه:

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات مقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي.

هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن الحكم على درجة التنويع الاقتصادي :

- **مقياس هرفندل- هرشمان (Herrfindal- Hirshman):** [1] من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع لأي اقتصاد، تتراوح قيمته مابين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H : مؤشر هرفندل – هرشمان:

– يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)؛

– يأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع 0 وفي هذه الحالة يكون الناتج متمركزا على قطاع واحد فقط؛

Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

- **مقياس فلاديمير كوسوف** : ياخد هذا المؤشر الصيغة التالية:[2]

[1] بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان : **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، معهدالحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تامنغست، تمنراست، المجلد7، العدد1، السنة 2018، ص338.

[2] بوعبدلي ياسين، مرجع سابق، ص22.

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث :

Cos : مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث كلما أصبحت قيمة (cos = 0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، و على العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية؛

αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المقارنة.

المطلب الثاني : آليات التنويع الاقتصادي

« الاقتصاد الريعي » هو مفهوم يطلق على الدول التي تعاني اقتصادياتها من التبعية الشبه كلية لمورد واحد (النفط) أو مادة أولية واحدة، وهذه الظاهرة تكون واضحة المعالم في الدول النامية أو السائرة في طريق النمو أكثر منه في البلدان المتقدمة، ونظرا لكون هذه المادة (النفط) ومنذ رواجها واكتسابها لأهمية إستراتجية في مختلف اقتصاديات العالم، تميزت بعدم الاستقرار في أسعارها مما أدى إلى وقوع هذه البلدان في أزمات حادة ومتكررة عبر الزمن، فكان لزاما عليها أن تفكر وبجدية في ضرورة التخلص من التبعية لهذه المادة أو هذا المورد الوحيد (التنويع الاقتصادي)، وهذا من خلال أتباع إستراتجية وخطط إنمائية (آليات) تسمح بإجراء تغييرات هيكلية في القطاعات الاقتصادية مما يسمح بإحداث تكامل بينها ونخص بالذكر قطاع الصناعة و الزراعة والخدمات.

الفرع الأول : تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)

تعتبر الصناعة القطاع الأم الذي ينبغي التركيز عليه داخل اقتصاد أي دولة حيث تتميز باتساعها وتشعبها وتنوع مخرجاتها، ويمكن تعريفها على أنها:" تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، وبأنها عملية ازدياد مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج القومي ".[1]

إن تنويع الهيكل الإنتاجي يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر الغير مرغوب فيها مثل « لعنة الموارد الطبيعية »أو« المرض الهولندي ». التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات

[1] احمد عارف العساف و محمود حسين الوادي : **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان_الأردن، 2011، ص 119.

مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية .[1] كما تعتبر الصناعة قطاعا مكملا لمعظم القطاعات داخل الاقتصاد، على غرار القطاع الزراعي الذي يعتمد في مدخلا ته على مخرجات القطاع الصناعي (الماكينات، الأسمدة.....الخ)، كما يساهم القطاع الصناعي في التقليص من نسبة البطالة باعتباره من أكبر القطاعات استقطابا لليد العاملة خاصة اليد العاملة المؤهلة، نظرا لأنه يعتمد على مستوى عالي من التكنولوجيا. كما أن القطاع الصناعي يساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودفع عجلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن توسيع قاعدة المنتجات الصناعية يساهم في تنويع سلة الصادرات (بعد تحقيق الإشباع المحلي) واستهداف أسواق جديدة.

الفرع الثاني: تطوير الزراعة

تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للحصول على الغداء، ولهذا فهي تُعنى باهتمام كبير من قبل جميع الدول خاصة في الأوساط السياسية إلى درجة أنه أطلق عليه اسم « السلاح الأخضر » حيث يستعمل كأداة للضغط على الدول التي تعاني من عجز في هذا القطاع (الدول النامية)، ولذا فهو من أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليه من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية.

يعرف الاقتصاد الزراعي بأنه: أحد العلوم الاجتماعية والتطبيقية والذي يعني كيفية تسخير المعرفة الفنية واستغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغداء والملبس وغير ذلك من الحاجات لأفراد المجتمع.[2]

تُعتبر الزراعة من الأنشطة التي تساهم في الناتج المحلي في معظم دول العالم، و بالتالي فإنها تؤثر على نمو إجمالي الناتج المحلي، وتتفاوت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج من دولة إلى أخرى، حيث أشار العديد من الاقتصاديين إلى انه عادة كلما كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج منخفضة في بلد ما كلما كان ذلك مؤشرا على زيادة تطور الاقتصاد القومي لهذا البلد وزيادة إنتاجيته في القطاعات الاقتصادية الأخرى (كقطاع الصناعة والخدمات).[3] لكن في الدول النامية ونخص بالتحديد الدول ذات الاقتصاد الريعي فإن زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر إيجابي على التنوع وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

ويلعب القطاع الزراعي في الاقتصاد دورا مهما من خلال ما يلي:[4]

- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية.....الخ؛

[1] موسى باهي وكمال روابنية، مرجع سابق، ص136.

[2] علي جدوع الشرفات: **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان–الأردن، 2012، ص25.

[3] محمد على المقبلي : **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان الأردن ط1، 2012،ص85.

[4] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص28،29.

- توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى: يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما: إما بسبب وجود بطالة موسمية في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية. أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي لقطاعات اقتصادية أخرى فهو تبني طرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية تتحول الى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي؛
- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل. فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلا لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها مما يساهم في نشأة وتطور قطاع استخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي.

كما أن القطاع الزراعي يؤدي أدوار أخرى تتمثل فيما يلي: [1]

- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية وذلك لأن القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في معظم الدول النامية وتكون الصادرات الزراعية في معظمها الجزء الأكبر من صادراتها؛
- خلق السوق للسلع الصناعية وبالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية وبدون إجراء بعض التطوير في القطاع الزراعي حتى يمكن توسيع حجم الطلب على السلع الصناعية وتنويعه من خلال زيادة الدخل الزراعي؛
- إن الزراعة لا تساهم في توفير الأمن الغذائي لوحده، بل يمكن بل يمكن أن يكون أداة في يد الدول المصدرة من أجل تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها.

من خلال ما سبق تبين أن هناك علاقة ربط بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، حيث أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج للصناعة. وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغني عنه، لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح . فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذا إلى تطوير الاثنين معا، ولهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما وإن توسيع الصناعة

[1] علاء فرج الطاهر: **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان– الأردن، 2011، ص 117.

يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد عل التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة. [1]

الفرع الثالث : تطوير قطاع الخدمات

لقد أصبح قطاع الخدمات يحظى باهتمام واسع كغيره من القطاعات الأخرى، خاصة بالنسبة للدول النامية نظرا لما يقدمه هذا القطاع من إضافة للناتج المحلي الإجمالي، وكذلك لما له من آثار أخرى على جميع القطاعات الأخرى خاصة المجال الاقتصادي. وتعرف الخدمة على أنها : " مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تولد المنافع الزمنية والمكانية والشكلية والنفسية ".[2] ويتفرع القطاع الخدمي إلى مجموعة من القطاعات الفرعية الأخرى أهمها القطاع السياحي وقطاع الخدمات المصرفية :

1-قطاع السياحة : تعرف بأنها نشاط اقتصادي وصناعة قائمة تؤدي دورا رياديا في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات من خلال ما تساهم به من إيرادات سياحية في النقد الأجنبي. كما تعتبر نشاطا اجتماعيا وثقافيا لارتباطها بالجوانب السلوكية والحضارية للإنسان.[3]

حيث تلعب السياحة دورا مهما داخل النظام الاقتصادي يتمثل في :

تعتبر السياحة بالنسبة للعديد من الدول مصدرا مهمة لجلب العملة الصعبة ولذلك يمكن القول ان السياحة تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام (**PIB**) للدول السياحية، وتشير المنظمة العالمية للسياحة إلى أن هذا القطاع ساهم بنسبة **10,1%** في الناتج الخام العالمي سنة **1995** وبنسبة **34,9%** في قطاع الخدمات سنة**1996**؛[4]

- تتميز صناعة السياحة بقدرتها على بعث النشاطات الإنتاجية والاستثمارية في الاقتصاد القومي بسبب امتداد الطلب السياحي من العديد من السلع والخدمات إلى كافة القطاعات الأخرى التي تساهم في تصنيع المنتج السياحي و بذلك فان الآثار الايجابية للسياحة تتعدى حدود القطاع السياحي لتصل إلى غالبية فروع الاقتصاد القومي ؛[5]
- تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة رفع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية و إيرادات السياحة التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين و خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و قطاعات أخرى .[6]

---

[1] مدحت القريشي : **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2007، ص ص 174،175.

[2] ناجي معلا : **خدمة العملاء مدخل اتصالي سلوكي متكامل**، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان-الأردن، 2010 ، ص13.

[3] سماعيني نسيبة : **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص8.

[4] إسماعيل عمران : **التنمية السياحية بالمغرب واقع وأبعاد ورهانات**، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، الرباط، 2004،ص56.

[5] مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ : **اقتصاديات السفر والسياحة**، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن ، 2013، ص183.

[6] حميد بوعموشة : **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2012، ص34.

2- **القطاع المصرفي :** يقصد به مجموع المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة و السلطات المسئولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي و الخزينة العامة.[1]

وأصبح النظام المصرفي يلعب دورا فعالا داخل المنظومة الاقتصادية لأي بلد، ويعتبر البنك المركزي والبنوك التجارية من أهم الأطراف الفاعلة فيه ويكمن دور هذين الطرفين فيما يلي :

" إن البنك المركزي هو المؤسسة النقدية الحكومية التي تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد وتقع على مسئوليتها إصدار النقد، والعمل كوكيل مالي للحكومة ومراقبة الأجهزة المصرفية الأخرى ومراقبة عملية الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي، وهي المسئولة على الاستقرار النقدي للبلد من خلال قدرتها في التحكم بتوفير أو سحب الكميات النقدية الكفيلة لخلق حالة الاستقرار والتوازن بين حاجات النشاط الاقتصادي واستقرار السياسة النقدية للبلد ".[2] كما أن البنك المركزي وعلى الرغم من كونه هيئة حكومية إلا أنه يتمتع باستقلالية تامة في قراراته التي تكون قرارات اقتصادية محض، وهذا مالا نجده في الدول المتخلفة حيث أن أغلب القرارات التي تتخذها البنوك المركزية في هذه الدول تكون إما ناتجة عن ضغوط سياسية أو تكون في خدمة أحد الأطراف دون الاقتصاد مما يقلل من دور هذه الهيئة الحساسة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أن دور البنوك التجارية لا يقل أهمية عن دو البنك المركزي، حيث تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وبما أنه من الصعب توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة لذا فإن اللجوء إلى المصارف التجارية أصبح أمرا ضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة. بالإضافة إلى تمويل الطلب الاستهلاكي إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر الكاف من السلع بواسطة دخلهم الفردي مما يتطلب اللجوء إلى المصارف التي توفر لهم وسائل الدفع الآجلة مثل البطاقات الائتمانية، وهذا من شأنه تنشيط الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمية وبالتالي زادة حجم الإنتاج والاستثمار.[3]

كما أن هناك أدوار أخرى للبنوك التجارية من أهمها:[4]

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارة المدينة؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية ؛
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراءا، والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.

[1] خبابه عبد الله : **المصرفي البنوك الاكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر ، 2008، ص179.

[2] زكريا الدوري ويسرى السامرائي : **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص28.

[3] ناظم محمد نوري الشمري : **النقود والمصارف و(النظرية النقدية)**، دار زهران للنشر والتوزيع ،ط1، عمان-الأردن، 2013 ، ص ص129،128.

[4] خالد أمين عبد الله : **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط6، عمان-الأردن، 2009، ص36.

الفرع الرابع : تنويع الصادرات

تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولدا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الحكومي.[1]

ويبرز الدور الذي تلعبه الصادرات داخل النظام الاقتصادي واضحا جليا من خلال :

إن زيادة الصادرات يترتب عليها زيادة الطلب المحلي داخل الاقتصاد مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج كما أن زيادة الصادرات تؤدي إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير، وهذا يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع الغير قابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيا إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية فزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. إن زيادة الصادرات يترتب عليها تحقيق الزيادة في حصيلة الصرف الأجنبي الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي بالإضافة إلى أنه حدوث زيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة دخول المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير وكذا دخول العاملين بهذه المشروعات من عمال وأصحاب رؤوس الأموال سوف ترتفع أيضا تبعا لذلك ويؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق الداخلي لينتعش النشاط الإنتاجي في الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد هذا الأخير إلى صناعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني .[2]

مما سبق نستخلص أن عملية التنويع تكون بالاعتماد على القطاعات الرئيسية والمتمثلة أساسا في الصناعة والزراعة والخدمات، بحيث يتم أولا توفير الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية ثم التوجه للتصدير.

[1] حمشة عبد الحميد : **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، 2013، ص50.

[2] ناصر الدين قريبي : **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**– ، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصاد العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2014، ص102.

المبحث الثاني : التنويع الاقتصادي في الجزائر

بعد خروج المستعمر الفرنسي وجدت الجزائر نفسها أمام وضع اقتصادي متدهور فكان لابد لها من اللجوء إلى نظام اقتصادي يعالج تلك الاختلالات، حيث قامت الجزائر باختيار نهج النظام الاشتراكي (الموجه) كنظام أساسي لتسيير نظامها الاقتصادي، وقد اعتمدت الجزائر على أسلوب التخطيط المركزي والشامل خلال الفترة (**1967-1979**)، ثم التخطيط اللامركزي للفترة (**1980-1989**)، أما الفترة الثانية وهي فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي تميزت بالعديد من التغيرات والتطورات تمثلت في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والبرامج التنموية، وبالرغم من كل هذه الإصلاحات والتغيرات التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبط بقطاع المحروقات (اقتصاد ريعي).

المطلب الأول : مدخل للاقتصاد الجزائري

بعد خروج المستعمر الفرنسي كان أول تحدي بالنسبة للحكومة الجزائرية هو بناء اقتصاد وطني قوي من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم في جميع المجالات ومنذ ذلك الوقت مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل سيتم التطرق إلى أهماها فيما يلي:

الفرع الأول : الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989)

ويمكن تقسيم هذه الفترة بدورها إلى عدة مراحل:

1-فترة الانتظار (1962-1965) : كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستدمار الفرنسي كثيرا من معالم التخلف، ومن أهم ما ميز هذه المرحلة :[1]

- ✓ ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات، بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب تتميز بالتطور سواء من ناحية اليد العاملة المؤهلة أو التكنولوجيا، وفي المقابل قطاعات اقتصادية متخلفة يتوزع عليها معظم الجزائريين؛
- ✓ سيطرة القطاع الفلاح على النشاط الاقتصادي الوطني،إذ كان يستحوذ على قرابة **80%** من اليد العاملة؛
- ✓ التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء كان ذلك في الشمال أم في الجنوب، حيث أن الدخل السنوي الفردي لساكني الأرياف يعادل ما يتلقاه ساكني المدينة شهريا (التفاوت في الدخل)؛
- ✓ التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج، حيث يستحوذ عليه كل من البترول والنبيذ بمعدل **80%** من مجموع الصادرات؛
- ✓ تدني مستوى المعيشة، من كل الجوانب الصحة، التعليم، السكن.....الخ؛
- ✓ تأميم الأراضي الفلاحية سنة **1963** وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي؛

[1] كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 8، 2005، د ص.

✓ أنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات (سونا طراك) سنة **1964**.

2-مخطط الثلاثي الأول (1967-1969) : عُرفت هذه المرحلة بمرحلة بداية التخطيط حيث تم الاعتماد على عملية التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية، وتعتبر فترة المخطط الثلاثي الأول أول خطوة للتخطيط الاقتصادي ومن أهم ما يميز هذه المرحلة:[1]

في سنة **1966** تم تأميم قطاع المناجم والبنوك، أما في سنة **1967** فقد أقبلت الجزائر على تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات، إلى جانب هذا كان التحضير جاريا لتأميم كل المصادر والثروات الباطنية وهو ما تم بالفعل سنة **1971**. ومن ابرز نتائج مخطط التنمية للثلاثي الأول، انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وبداية الاعتماد على قطاع المحروقات وهذا أول انحراف في إستراتجية التنمية.

3-المخطط الرباعي الأول (1970-1973): يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتجية التنموية المحددة، حيث تميزت هذه المرحلة بتأميم المحروقات سنة **1971** وبدية التركيز على قطاع الصناعة وخاصة صناعة وسائل الإنتاج التي تحصلت على نسبة **40%** من إجمالي الاستثمارات المخصصة للصناعة، وهو ما يعكس أهمية الدور الموكل لها، مشكلة بذلك قطب النمو الذي ارتكزت عليه إستراتجية النمو خلال هذه المرحلة.[2]

4-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): لقد تم خلال هذه المرحلة إعادة هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، حيث أن القطاع قد تحصل إجمالا على استثمارات بلغت نسبتها **15%** توزعت بين الزراعة **11%** والري **4%** وكانت موجهة خصوصا إلى تجهيز القطاع بصفة عامة وتدعيم البنية التحتية له، أما صناعة المحروقات فقد تزايدت نفقاته الاستثمارية ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية وسوق الطاقة الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة التمييع وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال كثافة رأسمالية عالية، الغرض من إنشائها هو التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع.[3]

5-المخطط الخماسي الأول (1980-1984): لقد وضعت الجزائر مخططا خماسيا، يمتد من سنة **1980**الى نهاية **1984**. تضمن هذا المخطط توجيهات صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان **1980**، وقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في فترة ما بين **1967-1978** ومن التوصيات أو الأهداف الموضوعة:[4]

✓ الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة وخاصة رأس المال؛

---

[1] عبد الرحمن تومي: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2011،ص ص 8،9.

[2] سعدون بوكبوس: **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990،1989-2005)**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص152.

[3] نفس المرجع، ص155.

[4] نفس المرجع، ص ص182،181.

- ✓ ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية وتحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والري والصناعة؛
- ✓ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، وتخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات؛
- ✓ تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة؛
- ✓ تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني؛
- ✓ إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

6-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات وأحرجها منذ الاستقلال، لما آلت إليه أوضاع البلاد من شح في السيولة وتراجع في النمو وارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي وهذا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط سنة **1986** إلى حدود **10** دولار للبرميل، كما تلازم هذا مع الانخفاض المعتبر في قيمة الدولار، وبالتالي سقوط حر لإيرادات الصادرات المتأتية من المحروقات حيث تم تسجيل تراجع مضطرد بين عامي **1986** و**1985** بنسبة **39%** ثم **31%** على التوالي مقارنة بسنة **1985** فما كان من رئيس الجمهورية إلا الإعلان عن إصلاحات عاجلة وعميقة في أكتوبر من سنة **1988** تمس بالدرجة الأولى دستور **1978** ومن أهم هذه الإصلاحات:

- ✓ إعادة النظر في طرق التخطيط نحو اللامركزية أكثر؛
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية؛
- ✓ خوصصة كلية للقطاع الفلاحي وذلك باستحداث المستثمرات الفردية والجماعية؛
- ✓ إلغاء احتكار التجارة الخارجية المتعلق بالتموين الموجه للإنتاج؛
- ✓ إصلاح المنظومة البنكية والنقدية. وإصلاح المنظومة التشريعية وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة.

<u>الفرع الثاني: الجزائر في ظل اقتصاد السوق (من 1990 إلى يومنا هذا)</u>

بعد سنة **1989** انتقل العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، أي أصبح النظام الرأسمالي هو النظام السائد في أغلب الدول ومن بينها الجزائر، التي تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ومنذ ذلك الوقت شهد الوسط الاقتصادي (والسياسي) الجزائري عدة تغيرات وتطورات من بينها:

- ➢ **صدور قانون النقد والقرض:** يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و1988 فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه.[1]

[1] الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة على التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2010، ص196.

- **إعادة جدولة الديون:** قررت الجزائر التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وذلك من أجل فك الخناق على الديون الخارجية ومحاربة الركود الاقتصادي. وقد تم التوقيع على مرحلتين الأولى تمثلت في الاتفاقية المعروفة " بستاند باي " في أفريل **1994** والتي امتدت إلى مارس **1995** والثانية تعرف باتفاقية تسهيل التمويل الموسع في أفريل **1995** والتي امتدت إلى ماي 1998.[1]
- **برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)** : يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي **1995** إلى **21** ماي **1998** إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى **10,5%**، تخفيض عجز الميزانية إلى **1,3** مقابل **2,8%** خلال **1994-1995** التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات،وضع إطار تشريعي للخوصصة. يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.؛[2]
- **البرامج التنموية:** بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار برامج الجيل الأول عملت الجزائر على وضع برامج تنموية. هذه البرامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار **10** سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة وتتمثل هذه البرامج في:[3]

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** يهدف هذا البرنامج على المدى القصير والمتوسط إلى: مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثا. هذا البرنامج يمتد على ثلاث سنوات وخصص له مبلغ **525** مليار دينار. يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني حيث يعتمد هذا الدعم خصوصا على رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي، دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال ألفلاحي وتشجيع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم، خاصة المؤسسة المحلية؛
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** خلال هذه الفترة تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب " و " الهضاب العليا " بتمويل من الميزانية قيمته **200** مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين

[1] عبد المجيد بوزيدي: **تسعينيات الاقتصاد الجزائري حدود السياسات الظرفية**، موقع/ للنشر، 1999، ص28 .

[2] زوين إيمان: **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)،2011، ص92.

[3] نفس المرجع، ص 93.

(السكن والتعليم، الصحة...). يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث (البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا)، خصص له مبلغ **4202,7** مليار دج.

- **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):** يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل **10** سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة **2001** على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين **2010-2014** من النفقات **21,214** مليار دينار وهو يشمل شقين اثنين هما:
  - استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ **9,7** مليار دينار جزائري؛
  - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ **11,534** مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد سعت الجزائر جاهدة ومنذ استقلالها إلى محاولة النهوض باقتصادها من خلال إتباعها للعديد من البرامج التنموية خاصة مع بداية الألفية الثالثة (كما تم التطرق إليه سابقا) وهذا من أجل الوصول إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية ثم الوصول إلى اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول: القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام

من خلال معرفتنا للقطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ودرجة مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام يمكننا الحكم على تنوع اقتصاد ما من عدمه.

ومن خلال ملاحظتنا للجدول **(1-1)** نجد أن القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هو قطاع المحروقات وهذا من سنة **2004** إلى غاية سنة **2014**، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام **45,6%** سنة **2006** كأعلى نسبة أما من سنة **2015** إلى غاية سنة **2017** فقد كان قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية هو القطاع المسيطر وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة. ومن خلال الشكل رقم **(1-1)** نجد أن متوسط نسبة مساهمة قطاع المحروقات من سنة **2004** إلى غاية سنة **2017** كانت هي النسبة الأعلى حيث قدرت بحوالي **33%** تليها بعد ذلك الخدمات خارج الإدارة العمومية بمتوسط قدره **22,6%** في حين كان متوسط نسبة مساهمة كل من قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية في حدود **9%** أما قطاع الصناعة فقد كان متوسط نسبة مساهمته هو الأضعف بين جميع القطاعات حيث بلغ **5,2%**.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر في تكوين إجمالي الناتج الداخلي،

الجدول (1-1): هيكل القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام (2004-2017).

السنوات	القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام (بالنسب المئوية)							
	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2004	37,7	9,4	6,3	8,3	21,2	9,8	7,3
2005	44,3	7,7	5,6	7,5	20,1	8,4	6,4
2006	45,6	7,5	5,2	7,9	20	8	5,8
2007	43,9	7,6	5	8,9	20,5	8,4	5,7
2008	45,3	6,6	4,7	8,7	19,1	9,7	5,9
2009	31,2	9,3	5,7	11	23,6	12	7,2
2010	34,9	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2	6,2
2011	36,1	8,1	4,6	9,2	19,7	16,4	5,9
2012	32,9	9	4,6	9,3	20,1	16,9	7,2
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3	7,5
2014	27	10,6	5	10,8	25,1	16,4	7,1
2015	18,8	11,6	5,4	11,5	27,2	17,4	8,1
2016	17,4	12,3	5,6	11,9	27,8	17,3	7,7
2017	19,1	12,3	5,5	11,7	27,3	16,8	7,3
المتوسط	33,1	9,3	5,2	9,8	22,6	13,2	6,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من: تقرير البنك المركزي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنوات 2008، 2012، 2016، 2017.

المتوسط النسبي: من حساب الباحثين.

الشكل(1-1): متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (2004-2017).

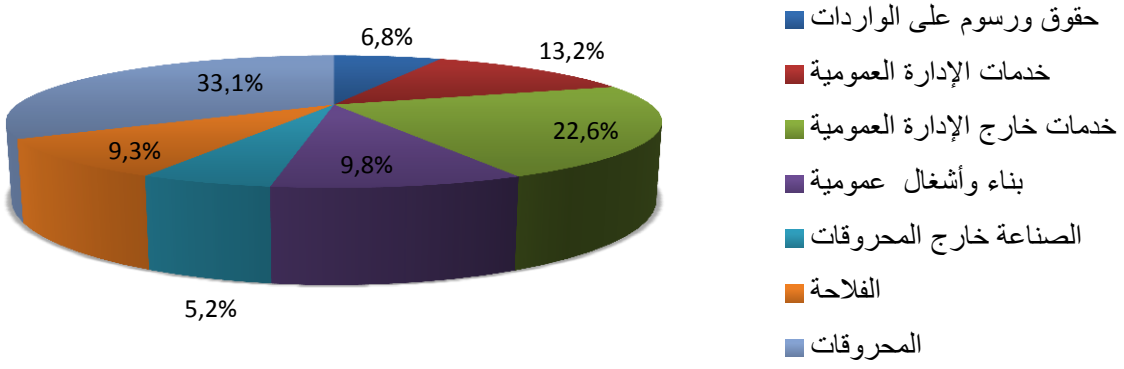

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1-1).

الفرع الثاني: قيمة مؤشر هرفندل-هرشمان للاقتصاد الجزائري (2004-2017)

من أجل حساب قيمة مؤشر **هرفندل-هرشمان** للاقتصاد الجزائري بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنقوم بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 1 والمعادلة الخاصة بالمؤشر والتي تطرقنا إليها في المبحث الأول، حيث أن المتغير الرئيسي (X) هو الناتج الداخلي الخام في حين أن القطاعات الثانوية (Xi) هي المحروقات والفلاحة والصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، خدمات خارج الإدارة العمومية، خدمات الإدارة العمومية وحقوق ورسوم على الواردات، ويقدر عدد القطاعات (N) ب7 قطاعات.

ويأخذ هذا المؤشر القيمة 0 عندما يكون الاقتصاد منوعا تنويعا تاما في حين يأخذ القيمة 1 عندما يكون غير منوع (مركز).

والجدول رقم (1-2) المدعم بالشكل رقم (1-2) يوضح قيمة مؤشر **هرفندل-هرشمان** للاقتصاد الجزائري من سنة 2004 إلى غاية سنة 2017، حيث نلاحظ أن قيمة المؤشر كانت مرتفعة من سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث بلغت 0,225 كأعلى قيمة لها وهذا راجع ارتفاع عائدات الجائر من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها، وفي سنة 2009 شهدت قيمة المؤشر انخفاضا محسوسا بسبب الانخفاض في أسعار النفط وبالتالي انخفاض العائدات من المحروقات (وليس بسبب ارتفاع قيمة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام) والركوض الاقتصادي الذي شهده العالم بسب الأزمة العالمية ومن سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 عاودت قيمة المؤشر الارتفاع نتيجة ارتفاع بسبب ارتفاع عائدات المحروقات، لتشهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا حيث بلغ أدنى قيمة له سنتي 2015 و2016 بقيمة 0,066 وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في عائدات الجزائر من المحروقات.

الجدول (1-2): تطور مؤشر هرفندل-هرشمان للاقتصاد الجزائري في الفترة (2004-2017).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر هرفندل-هرشمان	0,149	0,216	0,231	0,214	0,225	0,105	0,13	0,141	0,114	0,098	0,099	0,066	0,066	0,067

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1-1) وتطبيق المعادلة.

الشكل (1-2): تطور قيمة مؤشر هرفندل-هرشمان في الفترة (2004-2017).

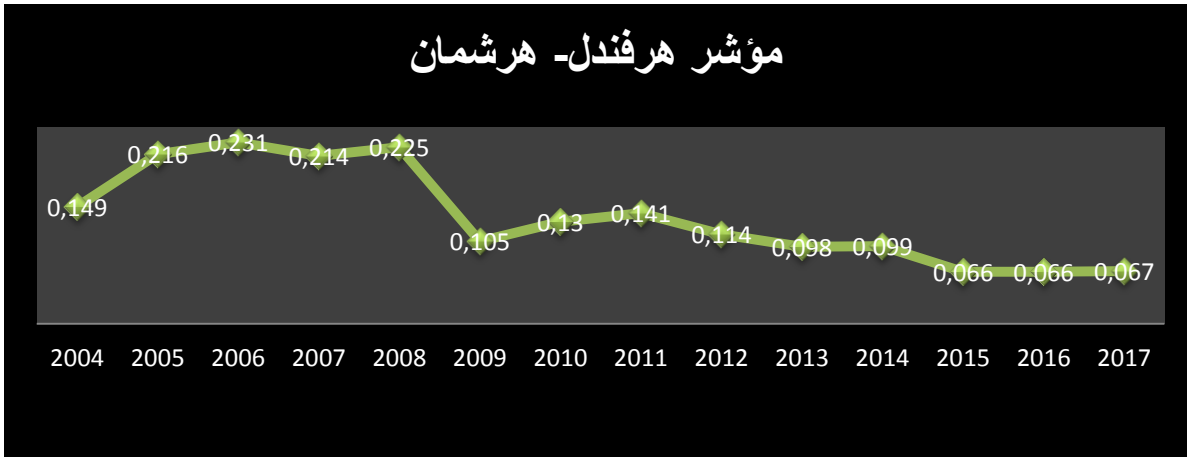

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1-2).

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد غير منوع وهذا راجع إلى وجود قطاع واحد مسيطر على الناتج الداخلي الخام للجزائر وهو قطاع المحروقات وأي انخفاض في عائدات الجزائر من المحروقات يؤثر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وكان هذا أكثر وضوحا بعد احتسابنا لقيمة مؤشر **هرفندل-هرشمان** للاقتصاد الجزائري الذي كان يرتفع بارتفاع عائدات المحروقات وينخفض بانخفاضها مما يدل على تركز عائدات الجزائر في قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل

لقد أصبح التنويع الاقتصادي يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية خاصة تلك التي تعتمد على مورد واحد للدخل أو إحدى الثروات الطبيعية، حيث يعتبر أداة للتخلص من أخطار هذا المورد الوحيد من خلال تنويع مصادر الدخل ويمكن أن يتم هذا من خلال الاعتماد على القطاعات الزراعية الصناعية والخدمية.

وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن من استقلال الجزائر إلا أنها لم تصل إلى بناء قاعدة اقتصادية بالمعنى الحقيقي ولازالت ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات حيث تمثل مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي النسبة الأكبر، وكان هذا واضحا من خلال مؤشر **هرفندل-هرشمان** بالنسبة للناتج الداخلي الخام الذي أوضح أن الاقتصاد الجزائري يعاني من عدم التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني:

القطاع الصناعي التحويلي ودوره في التنويع الاقتصادي للجزائر

تمهيد الفصل

يشهد العالم حاليا تطورات كبيرة خاصة في المجال التكنولوجي وهذه التطورات ليست وليدة اللحظة وإنما تعود بداياتها إلى القرن الثامن عشر، أين ظهر ما يعرف بالثورة الصناعية حيث عرفت هذه المرحلة إحلال الماكينات محل اليد العاملة، كما تطورت العديد من البلدان التي كانت قبل هذه الثورة تصنف ضمن الدول المتخلفة ولهذا فان عملية التطور(خاصة اقتصاديا) لابد وان تكون مقرونة بالتطور الصناعي، فأي بلد يسعى إلى إحداث تنمية اقتصادية شاملة بجب أن يأخذ بعين الاعتبار الصناعة التي تعتبر من أهم آليات خلق التنويع الاقتصادي. وعموما تنقسم الصناعة إلى صناعة استخراجية وأخرى تحويلية، هذه الأخيرة لها دور كبير في تنويع اقتصاد أي بلد ما.

لقد عرفت المنظومة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا العديد من الإصلاحات، مست أغلب القطاعات الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للصناعة حيث سعت الجزائر جاهدة إلى محاولة النهوض بهذا القطاع، من خلال إتباعها مجموعة من الإجراءات خاصة فيما يتعلق بمنح التمويل للمؤسسات ذات الطبيعة الإنتاجية، ومنح الامتيازات الجبائية وكل هذا سعيا منها لبناء منظومة اقتصادية تتميز بالاستقلالية وعدم التبعية لمورد اقتصادي وحيد.

بناءا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الصناعي؛

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر؛

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الصناعي.

يلعب القطاع الصناعي دور كبير في خلق التنويع الاقتصادي لأي بلد فهو يعتبر عملية تنموية بامتياز نظرا لأنه يؤدي إلى تحريك العديد من القطاعات الأخرى كما أنه يساهم في خلق مناصب العمل، وكما أشرنا في التمهيد قسمين رئيسين من الصناعة منها استخراجية وأخرى تحويلية إلا أن الصناعة التحويلية تعتبر هي الأهم لما لها من خصائص ومميزات لكن ومن أجل النهوض بهذا القطاع الحساس هناك العديد من المعوقات تعتبر هي التحدي الرئيسي بالنسبة للدول التي تسعى إلى أن تصبح دولة صناعية.

المطلب الأول: القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية وتقسيماته

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم القطاع الصناعي كما سنحاول إبراز دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وكذلك إبراز أهم التقسيمات الخاصة بهذا القطاع وفق العديد من المعايير.

الفرع الأول: تعريف القطاع الصناعي

" تأخذ كلمة الصناعة معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل مادة خام أو سلع وسيطية إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة من بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المجتمع كالزراعة، الخدمات....الخ ".[1]

وطبقا للمفهوم الاقتصادي تعرف بأنها " نشاط مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع من اجل إنتاج مجموعة من المنتجات سواء سلع أو خدمات لازمة لسد احتياجات العنصر البشري".[2]

كما تعرف أيضا:" بأنها مجموعة من العمليات، التي تحول المواد الخام إلى مواد نهائية تقدم فوائد للمستهلكين أو تصدر إلى دول أخرى كما تعتبر بأنها الفن الذي ينفذه الإنسان حتى يصير مهنة له".[3]

"ويعرفها تشامبرلين بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا".[4]

ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر شمولا: يقصد بالصناعة أنها مجموعة من الأنشطة أو المنشآت الإنتاجية التي تعتمد على مستويات جد متقدمة من التكنولوجيا ومهارة وكفاءة اليد العاملة، بحيث تقوم بتحويل المواد الخام أو الوسيطية إلى سلع نهائية من أجل سد الاحتياجات المتجددة للعنصر البشري، كما

---

[1] احمد سعد بامخرمة: **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2، الرياض–المملكة العربية السعودية،2001، ص15.

[2] حوسين مصباح العلام: **مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة**، (Egypt.Acad.Soc.Envirom.Develop.,11(3): D-Environmoental studiees، 2010، ص121.

[3] http:.madoo (10/03/2019) 14h 30m.

[4] بن حمودة سكينة: **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط وإقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، يومي: 15 و 16 جانفي 2014، ص 3.

يقصد بالصناعة هي تلك الأنشطة أو المؤسسات التي تنتج نفس السلع المتجانسة أو غير المتجانسة كصناعة السيارات، صناعة الأجهزة الكهرومنزلية، صناعة الأدوية.....للخ.

الفرع الثاني: دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية

لا يختلف اثنان حول الدور المهم الذي يلعبه القطاع الصناعي داخل أي اقتصاد لأي دولة كانت سواء متقدمة أو نامية ومن بين أهم هذه الأدوار ما يلي:[1]

- يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة؛
- تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام؛
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات؛
- تعمل الصناعة على شحذ المدخرات وكذلك تساعد على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع والخدمات أو التعويض على المستوردات وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية؛
- تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقة التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى، زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة؛
- بسبب ارتفاع أسعار السلع المصنعة بالمقارنة مع أسعار المواد الخام وغيرها فإنها تساهم في تحسين شروط التبادل التجاري.

الفرع الثالث: تقسيمات القطاعات الصناعي

" القطاع الصناعي عبارة عن مجموعة من المشاريع الصناعية التي تضم ثلاث مجموعات رئيسية من الأنشطة والتي تتمثل في المواد الخام الجاهزة في الطبيعة معدنية كانت أم غير معدنية والتي يطلق عليها بالصناعة الاستخراجية أو معالجة هذه المواد المستخرجة إلى جانب المواد الزراعية المنتجة في القطاع الزراعي والموردة للقطاع الصناعي بتحويلها سلع صناعية كإنتاج الفولاذ من خام الحديد والنسيج من القطن والصوف في (الصناعة التحويلية) أو أن تنتج خدمات ذات طبيعة صناعية كإدارة المكائن والأجهزة والمواد المعمرة وصيانتها، فالسلع الصناعية قد تكون سلعا مخصصة لإنتاج لاحق على هيئة أدوات عمل كالأجهزة

[1] مخضار سليم: **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان(الجزائر)، 2018، ص ص 101، 102.

والمكائن أو مواد عمل (مستلزمات أنتاج أو سلع وسيطة) كالإسمنت والفولاذ....وغيرها أو إنها مخصصة كسلع استهلاكية شخصية كالسيارات الخاصة والثلاجات والأنسجة والمشروبات...الخ"[1]

وعلى العموم هناك عدة تقسيمات تختلف حسب المعيار المعتمد عليه ومن بينها:[2]

1. من حيث نوعية الصناعة:

ويهتم هذا الجانب من التصنيف بنوعية المنتوج المقدم، ولها أربعة أنواع رئيسية وهي:

1-1- **صناعة تحليلية:** هي الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة، عن طريق التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى وتشمل(الأسمدة، الأدوية والأحماض والمواد البيتروكيماوية التي تتمثل في تكرير البترول ومشتقاته كالألياف، المطاط،....الخ.

1-2- **الصناعات الاستخراجية:** من بين فروع الصناعة المهمة التي تعتمد على استخراج الخامات والوقود من باطن الأرض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض، منها صناعة الفحم وخامات الحديد، استخراج النفط والكبريت والخامات الأولية المستخرجة من التربة.

وبالتالي فإن الصناعة هي القطاع الذي يتفاعل في إطاره عناصرالإنتاج لتكيف الموارد الطبيعية في ضوء حاجات الإنتاج إلى السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية.

1-3- **الصناعات التجميعية:** وهي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكون منتجا معينا.

1-4- **الصناعات التحويلية:** هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تقوم على معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية ومن الزراعة.

2- من حيث حجم المؤسسة:

تقسم الصناعة حسب هذا المعيار والى:

2-1- الصناعات المصغرة: هي مجموع المنشآت الصناعية التي تشغل بين 01-09 عمال ولها رقم أعمال أقل من 200 مليون دينار جزائري؛

2-2- الصناعات الصغيرة: تعرف على أنها مختلف المنشآت الصغيرة التي تشغل مابين 10-49 عاملا ولها رقم أعمال لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري؛

2-3- الصناعات المتوسطة: هي مجموع المنشآت التي تشغل مابين 50-250 عاملا، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار ومليارى دينار جزائري؛

2-4- الصناعات الكبيرة: تشغل الصناعة الكبيرة أكثر من 250 عاملا ويفوق رقم أعمالها مليار دينار جزائري.

---

[1] مدحت كاظم القريشي، مرجع سابق، ص 70.

[2] سليم بوهيدل: **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية-آفاق 2025**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1-الحاج لخضر، 2017، ص56،57.

المطلب الثاني: مزايا القطاع الصناعي ومعوقاته

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الخصائص المميزة للقطاع الصناعي مما يجعله قطاع جد مهم داخل المنظومة الاقتصادية لأي بلد، كما سنحاول التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه هذا القطاع مما يحول دون تأديته للدور المطلوب.

الفرع الأول: مزايا القطاع الصناعي

تكتسب الصناعة أهميتها من لعديد من المزايا التي تتميز بها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا في تنمية وتطوير الاقتصاد، ومن ابرز هذه المزايا ما يلي:[1]

- ✓ إن وفرات الحجم (ECONOMICS OFSCALE) تنطبق على الصناعة أكثر مما تنطبق على القطاعات الأخرى الأمر الذي يمكن من جني هذه الوفورات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم وبالتالي تخفيض معدل كلفة الوحدة المنتجة؛
- ✓ تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمكن للتشابكات أن تكون خلفية (BACKWARD LINKAGES) عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام استثمارات في إنتاج القطن والأصباغ لتجهيز الصناعة المذكورة أو أن تكون الروابط أمامية (FERWARD LINKAGES) وهي عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام صناعات إنتاج الملابس. إن مثل هذه الروابط والتشابكات لصناعة مع نفسها ومع القطاعات الأخرى تحفز على النمو في الصناعة وفي بقية القطاعات الأخرى؛
- ✓ إن الصناعة وبسبب ارتفاع معدلات إنتاجيتها، كما تم شرحه أعلاه، فإنها تساهم في رفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وبالتالي في الناتج القومي الإجمالي؛
- ✓ تستخدم الصناعة منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويجعلها تلعب دورا في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ للصناعة إمكانيات واسعة نسبيا في استيعاب الأيدي العاملة من بقية القطاعات وخاصة الزراعة وبذلك تساهم في محاربة البطالة وخلق فرص عمل في القطاع الصناعي وفي القطاعات ذات العلاقة؛
- ✓ تساهم الصناعة في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة؛
- ✓ الصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطور الصناعة ذاتها وتطور بقية القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة أي إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.

[1] مدحت كاظم القريشي: **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان–الاردن، 2001، ص ص23،24.

الفرع الثاني: معوقات القطاع الصناعي

أصبح واضحا أن مناخ النظام الاقتصادي العالمي يؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويكون هذا التأثير عائق عن طريق:[1]

1-الممارسات التجارية: إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول المتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعريفات الجمركية، التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، وطرق الحماية هي:

- ✓ رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد؛
- ✓ تحديد الحصص الاستيرادية؛
- ✓ التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد؛
- ✓ التشديد في مواصفات البضائع المصدرة.

2- المؤسسات المتعددة الجنسيات: تلعب المنشآت الضخمة دورا فعالا في التنمية الصناعية أو إعاقتها لأن هذه المؤسسات تمتلك من القوة ما يجعلها تؤثر على السياسات الاقتصادية للدول النامية، عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.

3-الإعانات والاتفاقيات التجارية: هناك العديد من الدول النامية خاصة الدول الصغيرة التي تتلقى الإعانات من اجل إقامة المشروعات الصناعية، ويكون دور هذه الإعانات عائقا لعملية التنمية في هذه الدول لسببين هما:

- ✓ **السبب الأول:** هو مجموعة الشروط التي تفرضها الدول للمعونات، قد تصل إلى المساس باستقلال وسيادة الدولة ككل؛
- ✓ **السبب الثاني:** يكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية.

4-تذبذب أسعار الصادرات: يؤدي تذبذب أسعار الصادرات بالنسبة للسلع المصنعة من طرف الدول النامية إلى تدني العائد من هذه الصادرات، ويعود لارتباط تقويم صادرات الدولة النامية بالعملات الأجنبية، إضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية، لأنه عند ارتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات.

5- القروض الأجنبية: في الأصل إن هذه القروض تقوم بدعم اقتصاديات الدول النامية، إلا أن المبالغة فيها كثيرا في العقد الأخير نتج عنه آثار عكسية على عملية التصنيع، حيث أدت إلى تراجع المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون.

إضافة للعوامل الخارجية هناك العديد من العوامل الداخلية التي تقف حاجز أمام التطور الصناع في البلدان النامية، منها:[2]

[1] حطاب موراد، مرجع سابق، ص ص57-59.

[2] نفس المرجع، ص 59.

ضعف كفاءة اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبأ التصنيع، ويرجع إلى:

- صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع أساليب التصنيع الغريبة عنه؛
- إن أغلب المؤسسات التعليمية في الدول النامية لازالت تعتمد على الأساليب القديمة في التدريس والتكوين، إضافة لنقص للمخابر العلمية التي تساهم في التطوير والابتكار؛
- ضعف المنافسة أو انعدامها، والتي تعد عنصرا مهما يساعد على الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، إلى جانب تحسين أدائها والعمل على استعمال التكنولوجيات الحديثة من اجل تحسين الإنتاج والرفع من جودته؛
- التدخل المفرط للدولة، سواء كمنافس للقطاع الخاص أو سن القوانين والتشريعات التي تقيد حركتها ومنح المميزات للقطاع العام الذي اثبت فشله في العديد من الدول المتخلفة؛
- استعمال تكنولوجيات قديمة في الإنتاج، أو المتطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة الأجنبية.

أما بالنسبة للدول النامية فمن أهم العوائق التي تواجه القطاع الصناعي فيها نذكر ما يلي: [1]

- ضآلة الاستثمارات الموجهة للتصنيع؛
- عدم التقيد بالمواصفات والمقاييس وإجراء مراقبات الجودة؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع الدول المتقدمة اقتصاديا نظرا لتدني مستوى التكنولوجيا والإنتاجية في الدول النامية؛
- ضعف البنى المؤسسية الصناعية، والأثر التشريعية والتنظيمية لتطوير الإنتاج الصناعي وتسويقه؛
- محدودية الأسواق الوطنية؛
- محدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية؛
- ارتفاع حدة المنافسة في الأسواق الدولية؛
- محدودية وصول الكثير من المنتجات الصناعية للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

يتميز القطاع الصناعي وبمختلف تقسيماته بالعديد من المزايا التي تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يجعله حلقة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية، لكن هناك العديد من العوائق التي تعرقل هذا القطاع ولهذا وجب إزاحة هذه العراقيل من أجل أن يكون دوره في عملية التنمية أكثر كفاءة وفعالية.

[1] https://makkahnewspaper.com، 26/02/2019 :14h.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد منذ الاستقلال وقد حاولت الجزائر ومنذ الاستقلال القيام بعدة إصلاحات في هذا القطاع بغية النهوض به على اعتبار أنه القلب النابض لاقتصاد أي بلد، لكن السؤال المطروح هنا: هل يمكن القول أن الجزائر وصلت إلى بناء قطاع صناعي قوي يمكن الاعتماد عليه كبديل للقطاع الرئيسي في الجزائر، وللإجابة على هذا السؤال سنحاول التغلغل في واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

المطلب الأول: تقسيمات القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في خلق القيمة المضافة

من أجل دراسة واقع القطاع الصناعي في الجزائر سنحاول التطرق أولا إلى تقسيمات القطاع الصناعي في الجزائر وما هي الفروع الموجودة في هذا القطاع، ثم سنحاول معرفة مدى مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة مقارنة بالقطاعات الأخرى الناشطة داخل المنظومة الاقتصادية للجزائر.

الفرع الأول: تقسيمات القطاع الصناعي في الجزائر

على العموم ينقسم القطاع الصناعي الجزائري إلى قسمين رئيسين هما الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية هذه الأخيرة تنقسم إلى ثمان (8) فروع كما يلي:[1]

- الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية ويرمز له في مدونة قطاع النشاط (**NSA 06**)؛
- مواد البناء والخزف والزجاج ويرمز له في مدونة قطاع النشاط (**NSA 07**)؛
- المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية ويرمز له في مدونة قطاع النشاط (**NSA 09**)؛
- الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت ويرمز له في مدونة قطاع النشاط (**NSA 10**)؛
- الصناعات النسيجية ويرمز له في مدونة قطاع النشاط (**NSA 11**)؛
- صناعة الجلود والأحذية ويرمز له في مدونة قطاع النشاط (**NSA 12**)؛
- صناعة الخشب والفلين والورق ويرمز له في مدونة قطاع النشاط (**NSA 13**)؛
- صناعات مختلفة ويرمز لهذا الفرع في مدونة قطاع النشاط (**NSA 14**).

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى التقسيمات السابقة الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية هناك فروع أخرى صناعية تتمثل في: فرع المياه والطاقة، وفرع المقالع والمحاجر.

[1] من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016**، نشرة رقم 47، 2017، ص 43.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة

هناك العديد من القطاعات التي تساهم في خلق القيمة المضافة في الجزائر وتتمثل هذه القطاعات في قطاع الزراعة، المحروقات، وقطاع الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، الخدمات السوقية والخدمات غير السوقية.

أ. مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة (حسب قطاع النشاط):

أولا سنحاول الإلمام بمختلف القطاعات المساهمة في خلق القيمة المضافة بما في ذلك قطاع المحروقات ونسبة مساهمة كل قطاع فيها، والجدول **(2-1)** يوضح نسبة مساهمة كل قطاع في خلق القيمة المضافة في الجزائر وهذا من سنة **2011** إلى غاية **2016**:

الجدول رقم (2-1): هيكل القيمة المضافة حسب قطاع النشاط في الجزائر (2011-2016).

الوحدة: النسبة المئوية (%)

القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الزراعة	8,6	9,4	10,6	11,1	12,6	13,3	10,93
المحروقات	38,2	36,6	32,2	29,1	20,4	18,8	29,21
الصناعة خارج المحروقات	4,8	4,8	5	5,3	5,9	6,1	5,31
البناء والأشغال العمومية	9,7	9,9	10,6	11,2	12,5	12,9	11,13
الخدمات السوقية	21,4	21,8	25	26,2	29,6	30,1	25,68
الخدمات غير السوقية	17,3	17,5	16,6	17,1	19	18,8	17,71
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

Source :ONS : Les comptes économiques de 2011 à 2016, N°786, aoute 2017, p 16,

WWW. ONS. Dz.

معطيات 2011 إلى 2015 هي معطيات شبه نهائية ومعطيات 2016 هي معطيات مؤقتة.

ومن خلال ملاحظتنا للجدول **(2-1)** أعلاه والمدعم بالشكل رقم **(2-1)** نجد أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة كانت ضعيفة في جميع سنوات الدراسة حيث كانت أضعف نسبة مساهمة لها سنة **2011** و**2012** على التوالي مقدرة ب**4,8%**، في حين بلغت أعلى نسبة مساهمة لها سنة **2016**

مقدرة ب**6,1%**، ومن خلال الشكل **(2-1)** نلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة هي الأضعف بين جميع القطاعات حيث قدرت ب**5,31%** من إجمالي مساهمة جميع القطاعات بما في ذلك المحروقات.

الشكل (2-1): متوسط نسبة مساهمة كل قطاع في خلق القيمة المضافة في الجزائر (2011-2016).

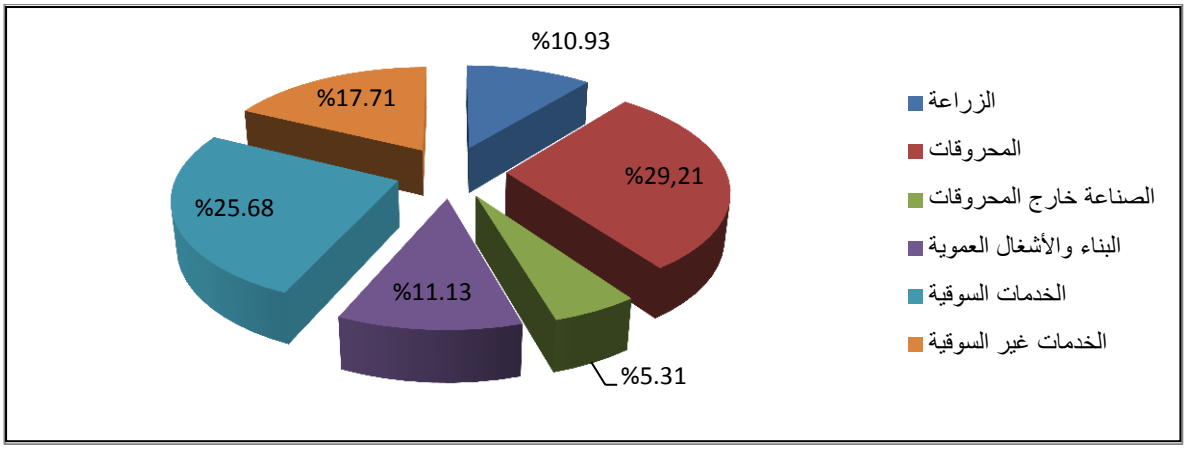

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2-1).

ب. مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات:

سنحاول الآن التفصيل أكثر في مدى مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة من خلال استثناء قطاع المحروقات حتى تكون النتائج أكثر دقة، والجدول رقم **(2-2)** يوضح هيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم (2-2): هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات للجزائر (2011-2016).

الوحدة: النسبة المئوية (%)

القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الزراعة	13,9	14,8	15,7	15,6	15,8	16,4	15,36
الصناعة	7,8	7,6	7,4	7,4	7,4	7,5	7,51
البناء والأشغال العمومية	15,7	15,5	15,6	15,8	15,7	15,9	15,7
الخدمات السوقية	34,5	34,4	36,9	37	37,2	37,2	36,2
الخدمات غير السوقية	28	27,6	24,4	24,2	23,8	23,1	25,18
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

Source :ONS : Les comptes économiques de 2011 à 2016, op.ccit, p 16.

من خلال الجدول أعلاه والمدعم بالشكل أدناه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات هي النسبة الأضعف بالمقارنة مع القطاعات الأخرى (خارج قطاع المحروقات) حيث كانت محصورة بين **7,4%** كأدنى قيمة و**7,8%** كأعلى قيمة لها وهذا من سنة **2011** إلى غاية **2016**، ومن خلال الشكل **(2-2)** نجد أن متوسط نسبة مساهمة الصناعة في خلق القيمة المضافة خلال فترة الدراسة قد بلغ **7,51%** والتي تمثل أضعف نسبة مساهمة مقارنة مع بقية القطاع الأخرى.

الشكل (2-2): متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية للجزائر خارج المحروقات في خلق القيمة المضافة (2011-2016)

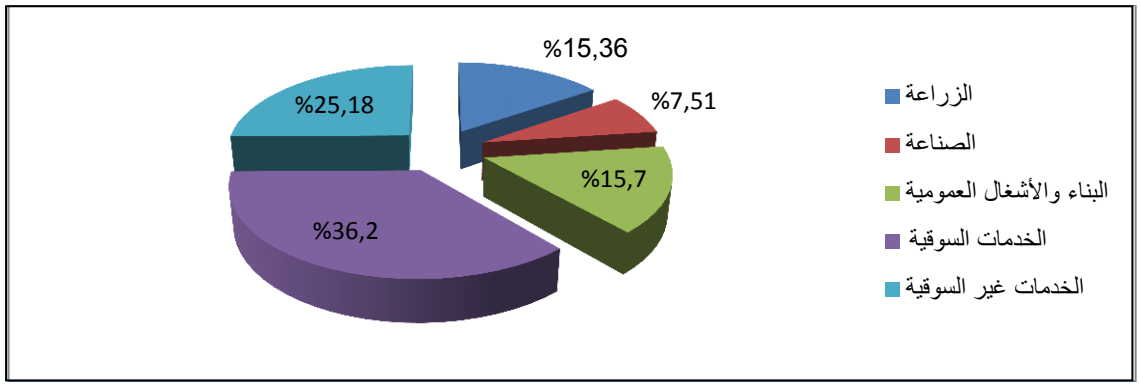

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2-2).

وبالتالي نستنتج أن قطاع الصناعة لا يساهم بالشكل المطلوب في الناتج المحلي للجزائر، فعلى الرغم من استثنائنا لقطاع المحروقات إلا أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في خلق القيمة المضافة بقيت هي الأضعف بين كل القطاعات.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في منتجات الصناعة التحويلية

تسمح التجارة الخارجية بالحكم على مدى تطور أي بلد صناعيا حيث أن البلدان التي تقوم بتصدير المنتجات الصناعية (الصناعة التحويلية) هي بلدان متطورة صناعيا نظرا لأنها قامت بتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحولت إلى تصدير ما يزيد عن حاجتها في حين البلدان المستورة للمنتجات الصناعية هي بلدان يمكن القول عنها أنها بلدان متخلفة صناعيا حيث لا تستطيع حتى سد احتياجاتها من هذا القطاع فتلجأ للاستيراد.

الفرع الأول: الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية

تساهم الصادرات بشكل كبير في الرفع من الكفاءة الاقتصادية لأي بلد كان حيث تساهم في تحسين ميزان المدفوعات وكذلك الميزان التجاري، لكن لكي تكون أكثر فعالية يجب أن تتميز بالتنويع وعدم التركيز على الصادرات من الموارد الطبيعية كالمحروقات، وتعتبر منتجات الصناعة التحويلية من السلع التي تعبر على كفاءة عملية التصدير لأي بلد كان، ولهذا سنحاول التطرق إلى صادرات الجزائر من منتجات هذا القطاع حيث يوضح الشكل الموالي قيم صادرات الجزائر من منتجات الفروع الثمانية **(8)** من فروع الصناعة التحويلية في الفترة الممتدة من **2012** إلى غاية **2017**:

الشكل (2-3): تطور قيم صادرات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية (2012-2017).

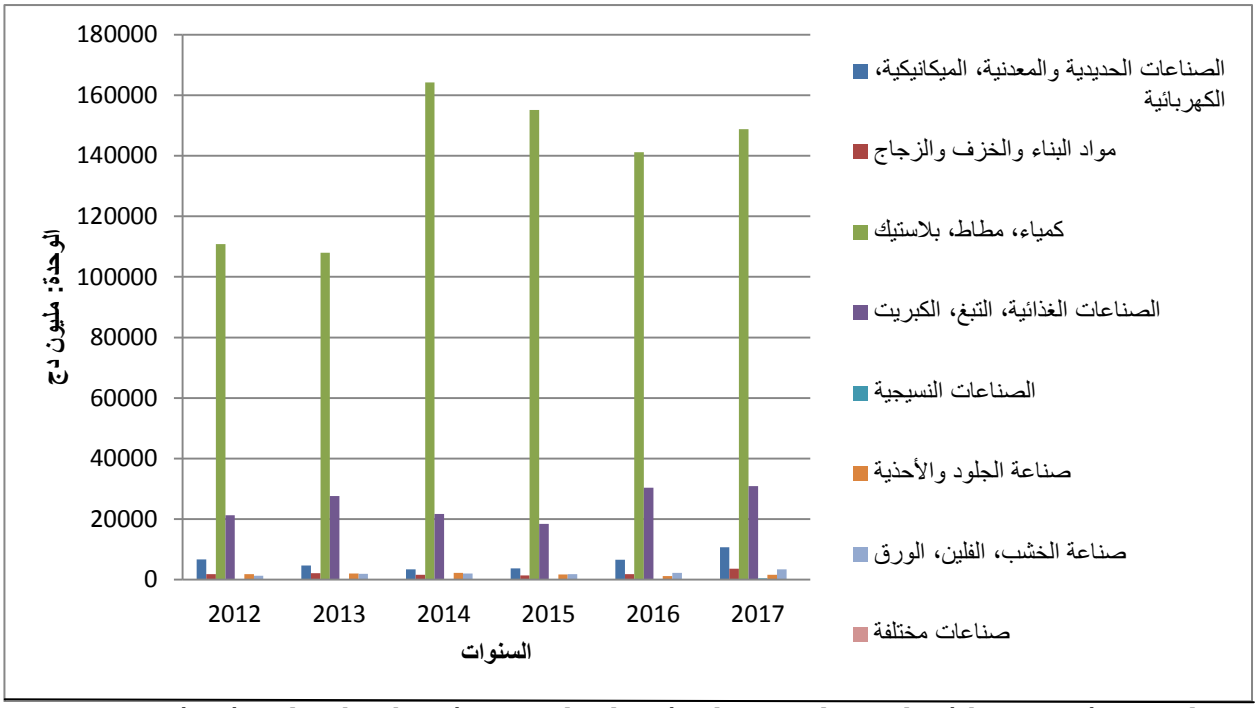

Source : préparé par les chercheur à partire des données de : : Evolution des échange extérieures des marchandises de 2012 à 2017, collection Statistiques N°209/2018, Série E : statistiques économiques N°96, ONS, décembre 2018, p 68, (www.ons.dz).

من خلال الشكل **(2-3)** نلاحظ أن فرع الكيمياء، المطاط والبلاستيك هو الفرع المسيطر على صادرات الجزائر من منتجات قطاع الصناعة التحويلية وهذا خلال جميع سنوات الدراسة في الفترة من **2012** إلى غاية **2017** حيث تجاوزت عتبة **160000** مليون دج خلال سنة **2014**، تليها بعد ذلك منتجات الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت بقيم أقل بكثير من سابقتها حيث تجاوزت **30000** مليون دج بقليل سنتي **2016** و**2017** لتأتي بعد ذلك منتجات فرع الصناعات النسيجية بما يفوق **10000** مليون دج سنة **2017** كأقصى قيمة لتأتي بعد ذلك بقية الفروع من الأخرى من قطاع الصناعة التحويلية وبقيم صغيرة جدا.

ولتوضيح مدى مساهمة منتجات قطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة مع إجمالي صادرات الجزائر من مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى نقوم باستعراض الجدول الموالي:

الجدول (2-3): يوضح نسبة صادرات الجزائر من قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات من البضائع (2012-2017).

الوحدة: النسبة المئوية %

NSA	التعيين	2012	2013	1014	2015	2016	2017
NSA 06	الصناعات الحديدية والمعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,3
NSA 07	مواد البناء والخزف والزجاج	0	0	0	0	0	0
NSA 09	كيمياء، مطاط، بلاستيك	1,9	2,06	3,33	4,3	4,3	3,78
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	0,3	0,52	0,44	0,52	0,9	0,78
NSA 11	الصناعات النسيجية	0	0	0	0	0	0
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	0	0	0	0	0	0
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	0	0	0	0,1	0,1	0,1
NSA 14	صناعات مختلفة	0	0	0	0	0	0

Source : ONS : Evolution des échange extérieures des marchandises de 2012 à 2017, op. cit. p 68.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الصادرات الإجمالية للجزائر ضعيفة جدا حيث كانت أعلى نسبة مساهمة لها من نصيب فرع الكيمياء، مطاط بلاستيك بنسبة لم تتجاوز **4,3%** كأقصى حد والتي تم تسجيلها سنتي **2015** و**2016** على التوالي، يأتي بعد ذلك فرع الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت بنسبة لم تتجاوز **0,9%** كأعلى نسبة في حين كانت نسبة مساهمة بقية الفروع الأخرى شبه منعدمة وهذا يدل على أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الصادرات الجزائرية ضعيف جدا.

ومن أجل التفصيل أكثر في صادرات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية لكل فرع على حدى نتطرق إلى أحد المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في ذلك وهو ما يعرف بمعدل مجهود التصدير.

ويعرف معدل مجهود التصدير **(taux de l'effort à l'exportation** على أنه الحصة المئوية من الإنتاج المباع إلى الخارج (المصدر).[1]

[1] ONS : **Evolution des échange extérieures des marchandises de 2012 à 2017**, collection Statistiques N°209/2018, Série E : statistiques économiques N°96, ONS, décembre 2018, p 12, (www.ons.dz).

يوضح الجدول الموالي تطور قيم معدل مجهود التصدير للجزائر من منتجات الصناعة التحويلية خلال الفترة **(2012-2017)**:

الجدول (2-4): تطور معدل مجهود التصدير الخاص بمنتجات الصناعة التحويلية للجزائر في الفترة (2012-2017).

NSA	التعيين	2012	2013	2014	2015	2016	2017
NSA 06	الصناعة الحديدية والمعدنية الميكانيكية، الكهربائية	2,1	1,4	1	0,9	1,6	2,6
NSA 07	مواد البناء والخزف والزجاج	1,4	1,6	1,1	0,9	1,1	1,8
NSA 09	كمياء، مطاط، بلاستيك	66,2	59,9	88	78,4	67,8	70,4
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	2,4	2,8	2	1,6	2,4	2,3
NSA 11	الصناعات النسيجية	0,1	0,1	0,1	0,4	0,4	0,7
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	29,2	32,5	33,7	26	18,7	24
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	3,2	4,8	4,9	4,4	4,7	6,3
NSA 14	صناعات مختلفة	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,2

Source :ONS : Evolution des échanges extérieurs des marchandises de 2012 à 2017, op. cit. p 92.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أعلى معدل من معدلات مجهود التصدير الخاص بمنتجات الصناعة التحويلية كان من نصيب فرع صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك حيث بلغ **88%** سنة **2014** وهذا يعني أن **88%** من منتجات فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك للجزائر يتم تصديره للخارج، يأتي بعد ذلك فرع صناعة الجلود والأحذية الذي بلغ **33,7%** سنة **2014** هو الآخر كأقصى حد له خلال سنوات الدراسة، في حين كانت معدلات مجهود الصادرات للفروع الأخرى من فروع الصناعة التحويلية ضعيفة جدا مما يفسر أن منتجاتها لا تصدر للخارج وإنما تستهلك محليا.

الفرع الثاني: الواردات من منتجات الصناعة التحويلية

على عكس الصادرات فإن الواردات تعبر عن عدم كفاءة القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها المنتجات المستوردة حيث تؤدي المبالغة فها إلى حدوث عجز في الميزان التجاري بالإضافة إلى خروج العملة الصعبة من البلد المستورد، ولهذا ومن أجل الحكم على مدى كفاءة القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر سنحاول التطرق إلى وارداتها من هذا القطاع.

يوضح الشكل الموالي تطور واردات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية خلال الفترة **(2012-2017)**:

الشكل (2-4): تطور واردات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية في الفترة (2012-2017).

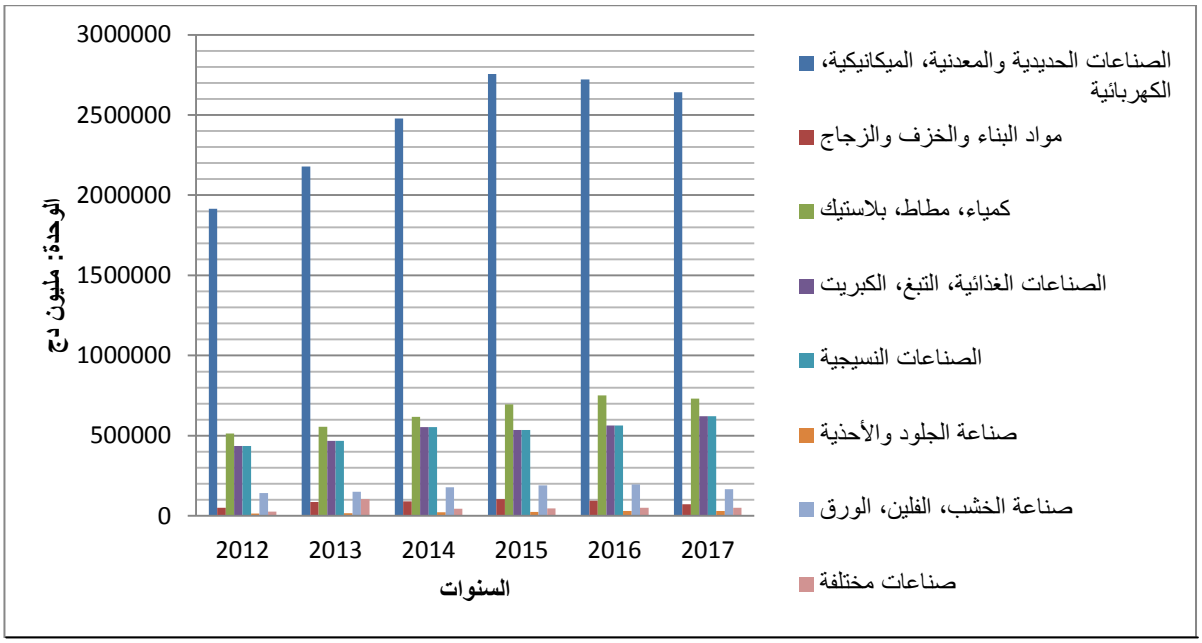

Source : préparé par les chercheur à partire des données de : ONS : Evolution des échange extérieures des marchandises de 2012 à 2017, op. cit p 25.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن فرع الصناعات الحديدية والمعدنية، الميكانيكية والكهربائية يأتي في مقدمة واردات الجزائر من منتجات قطاع الصناعة التحويلية خلال سنوات الدراسة حيث بلغت قيمة وارداته **2755469,1** مليون دج سنة **2015** كأقصى حد يأتي بعد ذلك فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك حيث استوردت الجزائر من منتجات هذا الفرع ما يعادل **751357,4** مليون دج سنة **2016** ، ثم يأتي بعد ذلك فرعي الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية والتي تجاوزت واردات الجزائر من هذين الفرعين سنة **2017** ما يفوق **600000** مليون دج ثم تأتي بقية الفروع الأخرى بقيم متفاوتة.

كما يوضح الجدول الموالي تطور نسبة الواردات الجزائرية من منتجات قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة **(2012-2016)**:

الجدول (2-5): تطور هيكل واردات الجزائر من الصناعة التحويلية للفترة (2012-2017).

الوحدة: النسبة المئوية %

NSA	التعيين	2012	2013	2014	2015	2016	2017
NSA 06	الصناعات الحديدية والمعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	49,0	49,9	52,5	53,1	52,8	51,7
NSA 07	مواد البناء والخزف والزجاج	1,3	2	1,9	2	1,8	1,4
NSA 09	كمياء، مطاط، بلاستيك	13,2	12,7	13,1	13,4	14,6	14,3
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	11,1	10,7	11,7	10,3	10,9	12,2
NSA 11	الصناعات النسيجية	1,6	1,7	1,8	2	2,3	2,5
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	0,4	0,4	0,5	0,5	0,6	0,6
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	3,6	3,5	3,8	3,7	3,8	3,3
NSA 14	صناعات مختلفة	0,7	2,4	1	0,9	1	1

Source :ONS : Evolution des échanges extérieurs des marchandises de 2012 à 2017, op. cite 25.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة واردات الجزائر من منتجات قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الواردات تختلف من فرع إلى آخر، حيث كانت مرتفعة في فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية إذ بلغت ما يعادل **53,1%** من إجمالي الواردات وهذا سنة **2015** كأعلى نسبة خلال الفترة **(2012-2017)** ما يدل على ضعف أداء هذا الفرع محليا، يأتي بعد ذلك فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك بنسبته **14,6%** كأعلى نسبة وهذا سنة **2016** ثم يأتي فرع الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت والذي لم تتجاوز نسبة وارداته **11%**، أما أدنى نسبة فكانت من نصيب فرع صناعة الجلود والأحذية حيث لم تتجاوز نسبة واردات الجزائر من هذا الفرع **0,6%** من إجمالي الصادرات وهذه سنتي **2016** و2017.

ولمزيد من التحليل حول واقع واردات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية يمكن استخدام معدل الاختراق(**taux de pénétration**). والذي يمثل الحصة المئوية للواردات في السوق المحلية. والسوق المحلي هنا يساوي مجموع الإنتاج، الواردات والحقوق الجمركية ناقص الصادرات خارج الهوامش التجارية وهوامش النقل مصححة من الضرائب الأخرى وإعانات أخرى على المنتجات.[1]

[1] ONS : **Evolution des échange extérieures des marchandises de 2012 à 2017**, op. cit, p 12.

يوضح الجدول الموالي تطور معدلات الاختراق للجزائر الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية بجميع فروعه:

الجدول (2-6): يوضح تطور معدلات الاختراق الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية للجزائر خلال الفترة (2012-2017).

NSA	التعيين	2012	2013	2014	2015	2016	2017
NSA 06	الصناعات الحديدية والمعدنية، الميكانيكية، الكهربائية	86,2	86,7	87,8	87,4	87,1	86,6
NSA 07	مواد البناء والخزف والزجاج	29	39,5	38,1	39,7	35,8	27,3
NSA 09	كمياء، مطاط، بلاستيك	77,8	88,5	96,5	94,2	91,8	92,1
NSA 10	الصناعات الغذائية، التبغ، الكبريت	32,6	32,7	34,7	32	31,1	32,2
NSA 11	الصناعات النسيجية	58,5	61,8	64,4	69,3	69,2	67,3
NSA 12	صناعة الجلود والأحذية	73,8	79,5	83	83,6	84,8	86
NSA 13	صناعة الخشب، الفلين، الورق	78,3	79,5	81,7	82,3	81,2	76,8
NSA 14	صناعات مختلفة	-0,5	65,5	46,2	50,9	51,4	49,6

Source : Evolution des échanges extérieurs des marchandises de 2012 à 2017, op. cit, p 92.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدلات الاختراق الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر جد مرتفعة في جل الفروع خاصة في فرعي الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية وكذلك فرع الكيمياء المطاط والبلاستيك حيث بلغت في هذا الأخير ما يعادل **96,5%** سنة **2014** وهذا يعني أن **96,5%** من منتجات هذا الفرع الموجودة في السوق المحلية يتم استيرادها من الخارج، أما فيما يخص فرع الصناعات الحديدية المعدنية، الميكانيكية والكهربائية فقد تم تسجيل أكبر معدل لها سنة **2014** بما يعدل **87,8%** أي أن أكثر من **87%** من المنتجات الخاصة بهذا الفرع والموجودة في السوق المحلية يتم استيرادها من الخارج، أما أدنى معدل فتم تسجيله في فرع الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت حيث لم يتجاوز **31,1%** سنة **2016**.

خلاصة الفصل

يلعب القطاع الصناعي التحويلي دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية، ويعتبر من أهم القطاعات إن لم نقل أهمها على الإطلاق، حيث يتميز هذه القطاع عن غيره من القطاعات بعلاقات تشابكيه مع نفسه ومع القطاعات الأخرى، كما أن استخدامه لتقنيات متطورة تكنولوجيا يساهم في الرفع من إنتاجيته، لكن يجب أولا إزاحة كل العقبات والعوائق التي تقف في طريقه من أجل تأدية دوره بالشكل المطلوب.

ولا يساهم القطاع الصناعي في الجزائر إلا بنسبة ضئيلة جدا في القيمة المضافة، كما أن أداء الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية ضعيف جدا، في حين أن الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية كبيرة.

الفصل الثالث:

إمكانية النهوض بقطاع الصناعة التحويلية للجزائر كبديل للنفط

تمهيد الفصل

إن التنويع الاقتصادي يعتبر رهانا تراهن عليه جميع الدول المتقدمة والنامية منها، وبالرغم من سعي الجزائر إلى تنويع اقتصادياتها خلال العشرينيات الماضية إلا أن سياساتها باءت بالفشل حيث لا يزال قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني وبالتالي كان لزاما البحث عن الأساليب والآليات الكفيلة بتنويع الاقتصاد ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أحسن الآليات.

إن الصناعة التحويلية في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب (كما توصلنا إليه في الفصل الثاني) ولهذا وجب على الجزائر السعي إلى النهوض بهذا القطاع وهذا من خلال اتباع العديد من الأساليب والسبل التي يمكن الاعتماد عليها من بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: سبل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية كبديل للنفط

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

كما هو معلوم فإن النفط يحظى بأهمية بالغة بالنسبة لجميع الدول سواء المستوردة كونه من أهم مصادر الطاقة الضرورية لجميع الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول وخاصة الصناعية منها، أو المصدرة له كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تعتبره أهم مصدر للدخل، وهذه الأهمية التي يحظى بها النفط جعلت أسعاره تتميز بعدم الاستقرار والثبات حيث شهدت العديد من التغيرات تارة صعودا وتارة أخرى هبوطا وبالنسبة للدول المصدرة لهذه المادة الاستراتيجية مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر فإن انخفاض الأسعار يؤثر عليها تأثيرا سلبيا مثلما حدث في الأزمة النفطية الأخيرة.

المطلب الأول: مساهمة النفط في تكوين بعض المجاميع الكلية في الجزائر

باعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي فإن المداخيل التي تحصل عليها الجزائر من النفط تشكل الجزء الأكبر مساهمة في تكوين أهم المجاميع الكلية للاقتصاد مثل الناتج الداخلي الخام والميزانية العمومية والصادرات.

الفرع الأول: مساهمة اننفط في الناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام **PIB** من بين أهم المقاييس الكلية التي يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس النشاط الاقتصادي لبلد ما ويعرف على انه:" عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم ".[1]

ومن اجل التطرق إلى الناتج الداخلي الخام للجزائر وما هي القطاعات الأكثر مساهمة في تشكيله نستعرض الجدول التالي:

[1] بريبش السعيد: **الاقتصاد الكلي– نظريات نماذج وتمارين محلولة**–، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة–الجزائر،2007، ص61.

الجدول رقم (3-1): يوضح الناتج الداخلي الخام للجزائر ومساهمة قطاع النفط فيه (1990-2017).

الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام (ن.د.خ)	مساهمة القطاعات الأخرى في ن.د.إ	مساهمة قطاع المحروقات في ن.د.إ	النسبة المئوية لمساهمة المحروقات في ن.د.إ(%)
1990	554388,1	429094,4	125293,7	22,6
1994	1487403,6	1160056,9	327346,7	22
1998	2830490,7	2192269,2	638221,5	22,54
2002	4522773,3	3045739,7	1477033,6	32;65
2006	8514843,3	4632615,5	3882227,8	45,59
2009	10006839,7	6897760,8	3109078,9	31,06
2012	16209600	10673200	5536400	34,15
2013	16647900	11679900	4968000	29,84
2014	17228600	12570800	4657800	27,03
2015	19702100	16567900	3134200	15,9
2016	17406700	14381100	3025600	17,38
2017	18906600	15297800	3608800	19,08

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1990_2011: حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات.

2012-2017: التقرير السنوي للبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2016، 2017.

يوضح الجدول **(3-1)** المدعم بالشكل **(3-1)** قيمة الناتج الداخلي الخام خلال سنوات مختارة من **1990** و إلى غاية **2017** كما يوضح نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تشكيله وكذلك نسبة مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ومن خلال ملاحظتنا للشكل رقم **(1-1)** نجد أن:

نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام كانت هي الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى في جميع السنوات التي اعتمدنا عليها في الدراسة خاصة في السنوات الأخيرة أين شهد قطاع المحروقات رواجا كبيرا مثلا في سنة **1990** بلغ الناتج الداخلي الخام قيمة **554388,1** مليون دينار جزائري هي أقل قيمة خلال سنوات الدراسة وكانت مساهمة قطاع المحروقات **125293,7** مليون دينار جزائري وهو ما يعادل نسبة **22,6%** من إجمالي الناتج الداخلي الخام، بعد سنة **1990** بدأ الناتج الداخلي الخام في الارتفاع فمثلا سنة **2006** بلغ الناتج الداخلي الخام ما قيمته **8514843,3** مليون دينار جزائري في حين كانت مساهمة قطاع المحروقات **45,59%** واستمرت قيمة هذا الناتج في الارتفاع إلى غاية سنة **2015** حيث بلغ ذروته بما قيمته **19702100** مليون دينار جزائري وكانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات **15,9%** وهي تعتبر أدنى نسبة خلال سنوات الدراسة. ومن خلال ما سبق نستنتج أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي تعتبر كبيرة بالمقارنة مع بقية القطاعات مجتمعة حيث بلغت نسبة **45%** وهذا يفسر لنا الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي.

الشكل (3-1):مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام (1990-2017).

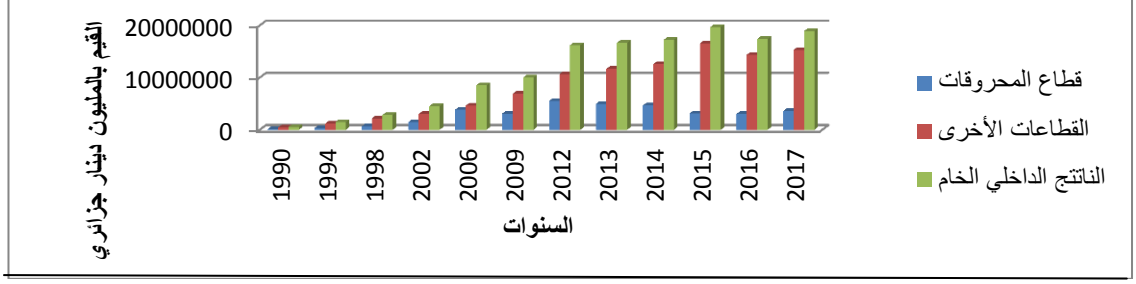

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-1)

الفرع الثاني: مساهمة قطاع النفط في الصادرات الإجمالية

تحتل الصادرات مكانة مهمة بالنسبة إلى اقتصاديات الدول سواء كانت نامية أو متطورة، حيث تقوم بدور كبير في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل القومي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عملات صعبة تساهم في تحسين وضعية الميزان التجاري الذي يشكل جزءا مهما في ميزان المدفوعات.[1]

باعتبار الجزائر دولة نامية تعتمد وبشكل رئيسي على قطاع المحروقات إلا أنها تسعى جاهدة إلى تنويع صادراتها من خلال محاولة الاعتماد على منتجات أخرى غير المحروقات. والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية ومدى مساهمة المحروقات فيها:

[1] شريف علي الصوص: **التجارة الدولية(الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2012،ص ص25،26.

الجدول (3-2):يوضح تطور الصادرات الجزائرية ومساهمة قطاع النفط فيها (1990-2017).

الوحدة: مليون دج

السنة	الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات (%)	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الصادرات(%)
1990	122279	118600	3679	96,99	3,01
1994	324338	311362	12976	95,99	4,01
1998	588875,6	566616,1	22259,5	96,21	3,79
2002	1501194,9	1441871,6	59323,3	96,04	3,96
2006	3979000,9	3895736,2	83264,7	97,9	2,1
2009	3347636	3270227,5	77408,5	97,68	2,32
2012	5548330	5527736,5	20593,5	99,62	0,38
2013	5105800	5057546,9	48253,1	99,05	0,95
2014	4813520	4709622,4	103897,6	97,84	2,16
2015	3455040	3306940	148100	95,71	4,29
2016	3212770	3060030	152740	95,24	4,76
2017	3841730	3689830	151900	96,04	3,96

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1990_2011: حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات.

2012-2017: تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2016، 2017.

من خلال الجدول **(3-2)** والمدعم بالشكل**(3-2)** نلاحظ أن القيمة الإجمالية للصادرات بلغت ما يعادل **122279** مليون دج سنة **1990** وكانت قيمة الصادرات النفطية خلال هذه السنة **118600** مليون دج وهو ما يعادل نسبة **96,99%** من إجمالي الصادرات، بعد سنة **1990** استمرت قيمة الصادرات بالارتفاع حيث بلغت سنة **2006** قيمة **3979000,9** مليون دج وكانت مساهمة المحروقات فيها **3895736,2** مليون دج بنسبة **97,9%**، أما في سنة **2012** فقد بلغت الصادرات ذروتها بما قيمته **5548330** مليون دج وبنسبة مساهمة قدرها **99,62%**، بعد ذلك شهدت الصادرات انخفاضا محسوسا الى غاية سنة **2016** حيث قدّرت قيمة الصادرات ب**3212770** مليون دج وكانت المحروقات مساهمة بقيمة **3060030** مليون دج وبنسبة **95,24%**، لتشهد بعد ذلك الصادرات الإجمالية ارتفاعا طفيفا سنة **2017** مع بقاء مساهمة المحروقات فيها مرتفعة حيث قدرت نسبتها ب 96,04 % من القيمة الإجمالية.

الشكل(3-2): مساهمة قطاع النفط في الصادرات الاجمالية (1990 - 2017) الوحدة (مليون دج).

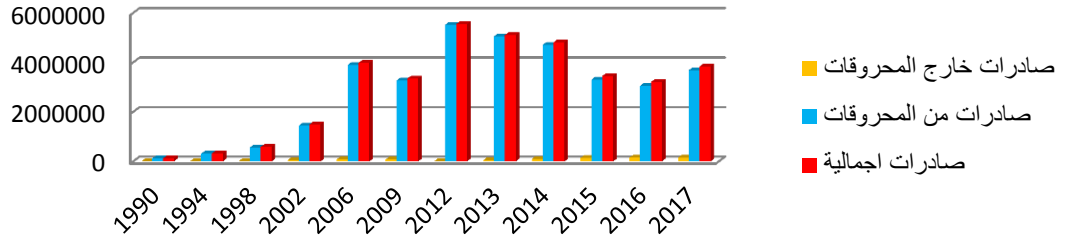

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-2).

ونستنتج من خلال ما سبق أن قطاع المحروقات هو القطاع المسيطر على صادرات الجزائر.

الفرع الثالث: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة

تتكون الميزانية العامة للدولة من نفقات وإيرادات، هذه الأخيرة تمثل المصادر التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية النفقات، ومن أجل دراسة إيرادات الميزانية العامة للجزائر والتطرق إلى أهم المكونات الرئيسية لهذه الإيرادات نقوم باستعراض الجدول التالي:

الجدول(3-3): تطور إيرادات الميزانية العمومية ونسبة مساهمة الجباية البترولية (1990-2017).

الوحدة: مليون دج

السنة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية	الجباية العادية	نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الايرادات(%)	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الجبائية(%)
1990	152500	147300	76200	71100	49,96	51,73
1994	477181	398350	222176	176174	46,56	55,77
1998	774511	708384	378556	329828	48,87	53,43
2002	1603188	1425800	942904	482896	58,81	66,13
2006	3639925	3434884	2714000	720884	74,56	79,01
2010	3074644	2799644	1501700	1297944	48,84	53,63
2012	6339300	6092930	4184330	1908600	66,01	68,67
2013	5957500	5479800	3678100	2031000	61,73	67,12
2014	5738400	4728200	3388400	2091400	59,04	71,66
2015	5103100	4204000	2373500	2354700	46,51	56,44
2016	5110100	5035600	1781100	2422900	34,85	35,37
2017	6182800	5035600	2372500	2663100	38,37	47,11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

1990-2011: حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات.

2012-2017: تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2016، 2017.

من خلال الجدول **(3-3)** والمدعم بالشكل **(3-3)** نلاحظ أن قيمة الجباية البترولية تختلف من سنة إلى أخرى حيث نجد أن الإيرادات الإجمالية في سنة **1990** كانت تقارب **152500** مليون دج وكانت قيمة

مساهمة الإيرادات الجبائية فيها بما قيمته **147300** مليون دينار جزائري، كما أننا نلاحظ أن قيمة مساهمة الجباية البترولية كانت تعادل **76200** مليون دج بنسبة فاقت **49%** من إجمالي الإيرادات وحوالي**51%** من الإيرادات الجبائية، كما نلاحظ أن قيمة الإيرادات للميزانية العامة تطورت بشكل متزايد مع مرور السنوات حيث بلغت في سنة **2006** قيمة الإيرادات الإجمالية **3639925** مليون دج في حين أن قيمة الإيرادات الجبائية بلغت قيمة **3434884** مليون دج بنسبة مساهمة للجباية البترولية قدرها **74,56%** من إجمالي الصادرات و ما نسبته **79,01%** من الإيرادات الجبائية، أما في سنة **2012** فقد بلغت قيمة الإيرادات ذروتها والمقدرة **ب6339300** مليون دج بنسبة مساهمة للجباية البترولية تعادل **66,01**% من إجمالي الصادرات **ونسبة**68,67% من الإيرادات الجبائية، وبعد ذلك نلاحظ أن هناك تذبذب في قيمة الإيرادات حيث شهدت انخفاض محسوس صاحبه كذلك انخفاض في نسبة مساهمة الجباية البترولية والتي بلغت أدنى نسبة لها سنة **2016** بما يعادل **34,85%** من إجمالي الإيرادات و**35,37%** من الإيرادات الجبائية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك ارتباط وثيق مابين إيرادات الميزانية العمومية والمحروقات حيث تجاوزت في بعض الأحيان نسبة مساهمتها **70%** من الإيرادات الإجمالية كما أن انخفاض نسبة مساهمتها أدى إلى الانخفاض المحسوس في قيمة الإيرادات.

الشكل (3-3): يوضح تطور ايرادات ميزانية الجزائر ومساهمة الجباية البترولية فيها (1990- 2017).

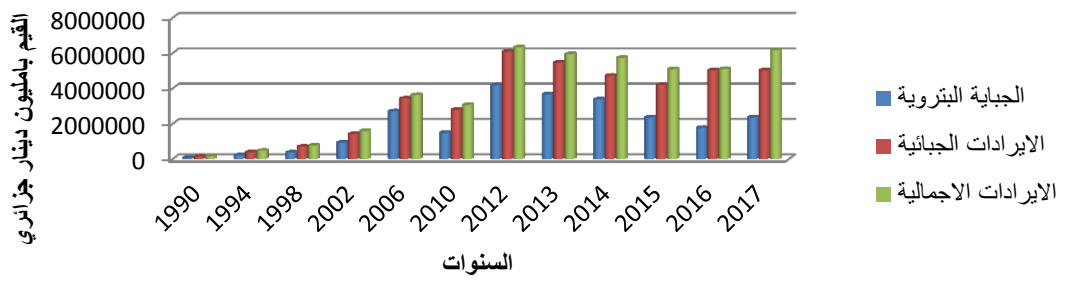

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول(1-3).

من خلال كل ما سبق نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط نظرا للعلاقة القوية بين هذه الأخيرة وأغلب المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا والمتمثلة في الناتج الداخلي الخام والصادرات وإيرادات الميزانية، حيث أن نسبة مساهمة هذا القطاع كانت كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة في الصادرات التي تمثل أحد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى قوة اقتصاد معين.

المطلب الثاني: الأزمة النفطية أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري

شهدت أسعار النفط ومنذ اكتسابها لأهميتها الإستراتيجية العديد من الأزمات والصدمات وكانت أزمة السبعينيات من القرن الماضي أولى الأزمات التي مرت بها أسعار النفط، تلتها بعد ذلك العديد من الأزمات

كانت آخرها أزمة **2014** التي عرفت انخفاض في أسعار البترول بنسبة أكثر من **50%** وكانت لها تأثيرات واضحة خاصة بالنسبة للدول المصدرة والتي تتميز اقتصاداتها بالتبعية شبه التامة لهذه المادة.

الفرع الأول: الأزمة النفطية الأخيرة

مفهوم الأزمة النفطية: الأزمة النفطية تعني حدوث تغير كبير في أسعار النفط مقارنة بما كانت عليه في السابق، وتكون لها آثار وعواقب واسعة على البلدان المستوردة والمصدرة على حد السواء، وفي حقيقة الأمر فالصدمة النفطية لها آثار ايجابية على الدول المستوردة لهذه المادة، حيث تشهد هذه الدول انخفاض فواتير الواردات وتحسن في موازين معاملاتها الجارية، أما الدول المنتجة والمصدرة للنفط فتكون لها آثار سلبية وقد تتضرر اقتصاداتها خاصة إذا كانت إيرادات النفط تشكل جزء كبير من ميزانيتها.[1]

والمتتبع لأسعار النفط يجد أنها عرفت ارتفاع مشهود منذ بداية الألفية الثالثة حيث تجاوزت **100** دولار للبرميل لكنها شهدت سنة **2014** وبالضبط خلال السداسي الثاني انخفاض كبير كان له الأثر السلبي على البلدان ذات الاقتصاد الريعي واستمرت الأسعار في الانخفاض إلى أن بلغت أدنى قيمة لها خلال هذه الأزمة في بداية سنة **2016** كما يوضح الجدول الموالي:

[1] بهلول نور الدين ومحرز نور الدين: **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع، جامعة باجي مختار – عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14 و15 أكتوبر 2017، ص5.

الجدول رقم (3-4): المتوسط الشهري للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2016.

الوحدة: دولار/برميل

الأشهر	2013	2014	2015	2016
جانفي	109,3	104,7	44,4	26,5
فيفري	112,8	105,4	54,1	28,7
مارس	106,4	104,2	52,1	34,7
أفريل	101,1	104,3	57,3	37,9
ماي	100,7	105,4	62,2	43,2
جوان	101	107,9	60,2	45,8
جويلية	104,4	105,6	54,2	42,7
أوت	107,5	100,8	45,5	43,1
سبتمبر	108,7	96	44,8	42,9
أكتوبر	106,7	85,1	45	47,9
نوفمبر	105	75,6	40,5	43,2
ديسمبر	107,7	59,5	33,6	51,7
المعدل السنوي	105,94	96,2	40,49	40,69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (oapec) لسنتي **2016** و**2017**.

من خلال ملاحظتنا للجدل رقم **(3-4)** والشكل **(3-4)** نجد أن أسعار النفط لخامات سلة أوبك قد تجاوزت **100** دولار خلال سنة 2013 بمتوسط سنوي قدر ب **105,94** دولار للبرميل، واستمرت على ذلك الحال إلى غاية السداسي الثاني من سنة **2014** وبالضبط من شهر سبتمبر حيث بدأت الأسعار في الانخفاض إلى أن بلغت أدنى قيمة لها في شهر جانفي **2016** والمقدرة ب**26,5** دولار لكل برميل أي أن الأسعار قد انخفضت بنسبة تفوق **70%** مقارنة بشهر فيفري من سنة **2013** ثم بدأت الأسعار تتحسن شيئا فشيئا إلى أن بلغت **51** دولار للبرميل في ديسمبر من سنة **2016**.

الشكل (3-4): يوضح تطول أسعار البترول لخامات أوبك من شهر أوت 2014 - ديسمبر 2016

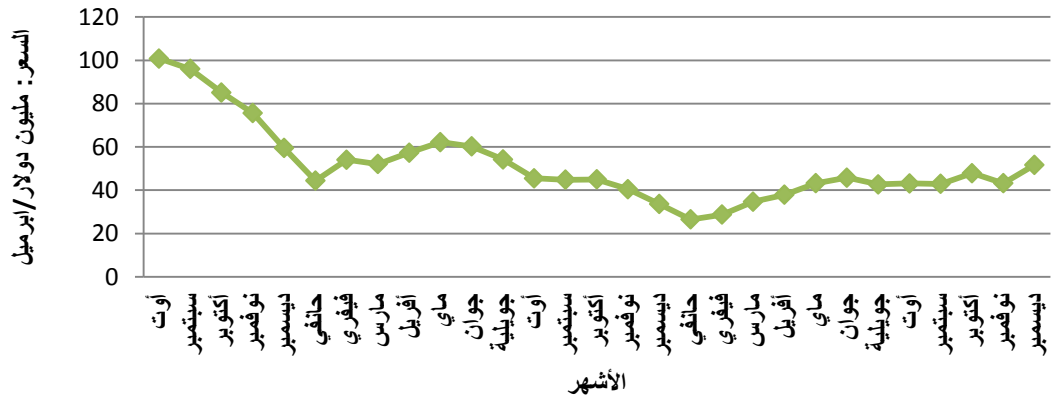

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-4).

الفرع الثاني: أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014

لقد شهدت أسعار النفط ابتدءا من السداسي الثاني من سنة **2014** انخفاضا وانهيار كبيرا لهذه السلعة الإستراتيجية وهذا الانخفاض لم يكن من فراغ وإنما كانت هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى هذا الانخفاض ويمكن تصنيفها إلى أسباب اقتصادية وأخرى غير اقتصادية:[1]

أ-**الأسباب الاقتصادية:** تمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة اللاعب الأساسي في التأثير على أسعار النفط ويمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ **العرض والطلب:** يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط، فقد زاد إنتاج الولايات المتحدة للنفط مثلا منذ العام **2008** حتى أواخر **2014** بنسبة **70%**. فالسوق الأمريكي، وهو المستهلك الأكبر للنفط منتعش حاليا مع زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط والغاز الصخري وتراجع وارداتها، وأرجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط إلى القفزة في المعروض من خارج أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق وانكماش النمو في الطلب.
- ✓ **عامل التكنولوجيا:** إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو **34** إلى **35%**. في بحر الشمال تستخرج **55%** في خليج المكسيك تستخرج **50%** بينما في العالم ككل **35%**. فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع من هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الاستخراج بنسبة **1%** نضيف **12** مليار برميل إلى احتياطي النفط العالمي دون حفر بئر واحد.

[1] راهم فريد وبوركاب نبيل: **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1 ، 2015، ص ص3-6.

- ✓ **ارتفاع إنتاج النفط الصخري:** بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر من سنة **2014** ما يقارب **8,97** مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل **3** ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري الذي بلغ **5** ملايين برميل يوميا؛
- ✓ الدورة الاقتصادية الرأسمالية: يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أروبا واليابان، وتباطؤ اقتصاد الصين، وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام، من أسباب انخفاض أسعار النفط. وقدر صندوق النقد الدولي معدل النمو الاقتصادي العالمي سنة **2015** بما يعادل **3,6%** في مقابل **3,2%** سنة **2014**. ما يعني أن زيادة الطلب على النفط ستكون ضئيلة في حدود **1,1** مليون برميل يوميا، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين البائعين.
- ✓ **المخزون الاستراتيجي:** ساهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار، وجاء كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة الحرب، أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط. وحيث أن كل الأشياء متساوية، سوف تقود الزيادة في المخزونان إلى هبوط في الأسعار.
- ✓ **حركات العملة:** يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط: فلو أخذنا دولة الهند مثلا، وهي إحدى الدول التي تستورد النفط، في عام **2011** كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يعادل **54** روبية لكل دولار واحد وبما أن سعر البرميل من النفط كان يعادل وقتها **110** دولار للبرميل أي أن الهند تدفع لكل برميل ما يعادل **5900** روبية فلو حدث وأن ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت **61** روبية تعادل **1** دولار، معنى ذلك أن الهند عليها أن تدفع **6700** روبية مقابل برميل نفط واحد، وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة في حال أنها استمرت على شراء نفس الكمية من النفط، لذلك هي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام. ومن ثمة خفض واردات النفط عند الهند وبقية الدول المنتجة للنفط أدى إلى خفض سعر البرميل.

ب-الأسباب غير الاقتصادية:

الوضع الجيو سياسي، وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والذي كان تأثيره على الأسعار عكس التوقعات، مع الدور العكسي الذي لعبته أوبك، فحصص الدول في منظمة أوبك لها كمية محدودة ضمن الإنتاج العالمي (حوالي **30** برميل يوميا) لكن الحصة الأكبر لأوبك هي للملكة العربية للسعودية وقد قامت بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوي خلال ثلاثة **(3)** أشهر متتالية، وباعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة، بالإضافة إلى أنها خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية، وأرجعت السعودية أسباب التخفيض حينها إلى الرغبة في الحفاظ على عملائها أو كسب عملاء جدد في السوق.

مع رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي هو في مرحلة التحول حاليا، وفي الوقت ذاته العمل على خفض أسعارها عالميا لاسيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة إلى الخارج.

يأتي في مقدمة تلك الدول المتأثرة بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية من القوى الكبرى روسيا: لاعتماد ميزانيتها على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة تزيد عن **50%**، وهو ما دفع البعض إلى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا من أجل الضغط على موسكو وإلحاق الأضرار باقتصادها الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من النفط.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

لقد كان للأزمة النفطية الأخيرة تأثيرات سلبية وواضحة على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط والتي تتميز باقتصاد ريعي مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث ومنذ انخفاض أسعار النفط في أواخر **2014** والذي استمر إلى غاية **2015** وبداية **2016** شهدت الجزائر واحدة من أصعب المراحل الاقتصادية وكانت تكون أكثر صعوبة لولا احتياطي الصرف الذي كانت تملكه والذي تحصلت عليه لما كانت أسعار البترول في أعلى مستوياتها، ويمكن توضيح أهم هذه التداعيات فيما يلي:

1.الميزان التجاري: يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين الصادات والواردات ولأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يخضع لمبدأ المصدر الوحيد وبالتالي فإن الصادرات الجزائرية تتكون من النفط بصفة عامة حيث بلغت في السنوات الماضية نسبة مساهمة النفط أكثر من **95%** من إجمالي الصادرات ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول رقم **(3-5)** والمدعم بالشكل رقم **(3-5)**:

الجدول رقم (3-5): يوضح تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر من (2012-2017).

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات	الواردات	الرصيد
2012	5548330	3998370	1549960
2013	5144430	4360770	783660
2014	4818210	4799350	18860
2015	3455040	5263970	-1808930
2016	3212770	5409440	-2196670
2017	3841730	5435040	-1593310

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي، التطور الاقتصاد والنقدي، 2016 ، 2017.

من خلال الجدول رقم **(3-5)** والمدعم بالشكل رقم **(3-5)** نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري كان موجبا في سنتي **2012** و**2013** حيث كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات وهذا نظرا لأن أسعار البترول كانت مرتفعة أما في سنة **2014** فقد انخفض قيمة رصيد الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار البترول بداية من السداسي الثاني من هذه السنة، ليواصل الانخفاض إلى أن أصبح سالبا أي أصبحت

الصادرات أقل من الواردات، وهذا دليل على أن الميزان التجاري الجزائري قد تأثر بالأزمة النفطية وهذا لأن النفط هو المنتج المسيطر على صادرات الجزائر.

الشكل رقم (3-5): يوضح تطور رصيد الميزان التجاري من 2012 إلى غاية 2017.

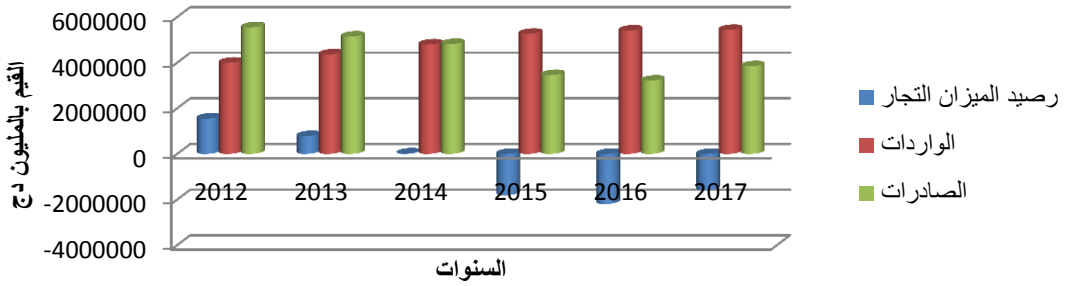

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-4).

2.ميزان المدفوعات: أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في المدى القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة ما بين **2012** و**2017**:

الجدول: رقم (3-6): تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر (2012-2017).

الوحدة: مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان المدفوعات	933,81	8,56	478,77	-2763,43	-2824,34	-2414,48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على، تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2016 و2017.

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد أن رصيد ميزان المدفوعات قبل سنة 2014 كان موجب (فائض) بما قيمته **933,81** مليار دج بسب ارتفاع أسعار البترول(أكثر من **100** دولار للبرميل) في تلك الفترة ، أما بعد سنة **2014** والتي عرفت انخفاض أسعار البترول بداية من السداسي الثاني واستمرت إلى غاية بداية 2016 فقد كان رصيد ميزان المدفوعات سالب (عجز)، حيث بلغت قيمة عجزه سنة **2016** حوالي **2824** مليار دينار جزائري وبالتالي فإن تأثر ميزان المدفوعات بالانخفاض في أسعار البترول كان واضحا مما يدل على تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع الواحد وهو قطاع النفط.

الميزانية العمومية: ترتبط موارد الميزانية العمومية للدولة بالنسبة للدول النفطية بأسعار النفط ارتباط قوي، وهذا لكون أن أهم مكون لموارد الميزانية هي الجباية البترولية وبالتالي فإن انخفاض أسعار البترول سيؤدي

[1] مريم شطيبي محمود: **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية – قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد، 14 ماي 2015، ص 6.

بالضرورة إلى انخفاض هذه الموارد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في رصيد الميزانية في حالة ما إذا بقيت النفقات على حالها أو ارتفعت، ولتوضيح مدى تأثر رصيد الميزانية بالأزمة النفطية الأخيرة نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-7): يوضح تطور رصيد الميزانية بالنسبة للجزائر (2012-2017).

الوحدة: مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزانية العمومية	-710,9	-143,7	-1375	-2621,7	-2245	-1662,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي 2016 و2017.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن رصيد الميزانية خلال فترة الدراسة كان دائما سالبا (عجز) وهذا يدل على أن جانب نفقات الميزانية كانت أكبر من إيراداتها فمثلا في سنة **2012** وعلى الرغم من أن أسعار النفط آنذاك كانت فوق **100** دولار للبرميل إلا أن الرصيد كان سالبا، ولكن نلاحظ أيضا أن قيمة العجز خلال سنوات الأزمة وخاصة سنتي **2015** و**2016** فقد كانت قيمة العجز معتبرة حيث بلغت ما يفوق **2621** و**2245** مليار دينار جزائري على التوالي وهو ما يدل على أن رصيد الميزانية قد تأثر بانخفاض أسعار البترول خلال هذه المرحلة، وهذا نظرا لأن الجباية البترولية تمثل المساهم الأكبر في إيرادات الميزانية العمومية.

4.صندوق ضبط الإيرادات: صندوق ضبط الإيرادات ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة في الجزائر وقد أنشأ بموجب المادة **10** من قانون الميزانية التكميلي لسنة **2000**.[1]

والهدف من إنشاء هذا الصندوق هو تحويل الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، والتي تزيد عن حاجة الخزينة (الفائض) إليه واعتباره كمورد احتياطي تستعمله الحكومة لتغطية العجز أو النقص الذي قد يحدث في ميزانية الدواة في المستقبل.[2]

استطاعت الجزائر من خلال هذا الصندوق بناء احتياطات وقائية في السنوات التي شهدت رواجا في سوق النفط، لكن ومع انطلاق طفرة أسعار النفط ومخرجات هذه الأزمة التي كانت غير محسوب لها، عرف الصندوق تراجعا محسوسا حيث انخفض من **5563,51** مليار دينار في نهاية **2013** إلى **2073,84** مليار دينار في نهاية **2015**، كما قدرت المسحوبات من الصندوق في الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية **2016** بحوالي **3600** مليار دينار أي بنسبة انخفاض قدرت ب**82%**.[3]

[1] بوفليح نبيل: **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، العدد 1، د س، ص240.

[2] نفس المرجع، ص247.

[3] شليحي الطاهر وآخرون: **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014**، الملتقى الدول الأول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار– عنابة، 14 و15 أكتوبر 2017، ص10.

ب. الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط:

تتمثل الآثار الاجتماعية فيما يلي:[1]

1. تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية: هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في أسعار النفط يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري. حيث من بين الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية والمندرجة ضمن سياسة التقشف هو تجميد التوظيف في الوظيف العمومي لسنة **2015**، وتجميد المشاريع الكبرى التي لا تحظى بالأهمية الاقتصادية مثل: الطرقات والترامواي والسكك الحديدية.

2. انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين: تراجعت القدرة الشرائية للمواطنين من **5** إلى **3%** خلال عام **2015** مقارنة بسنة **2014** خاصة وأن أسعار المواد الغذائية شهدت ارتفاعا يصل إلى **10%** خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة **2015**، إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية من طرف الدولة.

3. تهديد السلم والأمن الاجتماعي: إن انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي في الجزائر، حيث أن أزمة النفط تلعب دور في تغذية التوترات الاجتماعية بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني ويمكن لهذه الاحتجاجات أن تتطور لتصبح أثر حدة،

4. تقليص المساعدات الممنوحة للدول الفقيرة: لقد امتدت آثار الأزمة النفطية إلى المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة، حيث أعطيت تعليمات رئاسية واضحة إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر على تقديمها إلى بعض البلدان الإفريقية مثل: موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو. فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل **80** مليون دولار، وشهدت انخفاض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية، ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات الت تمنحها الجزائر سنويا لنحو **14** دولة إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.

وبالتالي نستنتج أن قطاع النفط يمثل القطاع الرئيسي للاقتصاد الجزائري نظرا لتأثره بكل تغيرات تحدث في أسعار هذه المادة الاستراتيجية.

[1] كافي فريدة وآخرون: **تداعيات انخفاض أسعار النفط على المالية العامة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2013-2016)**، الملتقى الدولي الأول: أزمة النفط : سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي، 14 و15 أكتوبر، 2017، ص ص 9،10.

المبحث الثاني: سبل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية كبديل للنفط

توصلنا في الفصل السابق إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر لا يساهم في خلق القيمة المضافة بالشكل المطلوب وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل للنفط، ومن هنا يتوجب على الجزائر محاولة النهوض بهذا القطاع وتطويره حتى نصل إلى النتائج المرجوة من هذا القطاع وإمكانية تعويضه لقطاع النفط الذي يسيطر على المنظومة الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل هذا هناك العديد من الاستراتيجيات والسبل التي يمكن إتباعها مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن النسيج المؤسساتي في الاقتصاديات العالمية لا يخلو من عنصر حيوي ينشط فيه، ويساهم بشكل فاعل في خلق القيمة ونمو هذه الاقتصاديات ونحن هنا بصدد الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالجزائر كسائر دول العالم حاولت جاهدة ترقية هذه المؤسسات من أجل الوصول بها إلى الأهداف والغايات المرجوة منها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:" لقد أثبتت كل الدراسات عدم وجود تعريف واحد موحد ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أن كلمتي "صغيرة" و"موسطة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر داخل الدولة الواحدة."[1]

أما في الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها على أنها:" مؤسسات إنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من **1** إلى **250** شخصا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة **(4)** ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية واحد **(1)** مليار دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية".[2] ويمكن التفصيل أكثر في هذا التعريف في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-8): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى4 مليار دج	من 200 إلى 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: المادة 05 من القانون رقم02/17المؤرخ في 10/جانفي/2017، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 04الصادرة بتاريخ 11/جانفي/2017، ص06.

2. **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبيرة،

[1] علوني عمار: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-الجزائر، العدد 10، 2010، ص172.

[2] المادة 05 من القانون رقم02/17المؤرخ في 10/جانفي/2017، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 04الصادرة بتاريخ 11/جانفي/2017، ص05.

كما تجعل منها خيارا اقتصاديا واستراتيجيا جذابا، ويمكن حصرها فيما يلي: [1]

أ. الملكية المحلية: عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة لأشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات تحت سلطة أشخاص ومالكين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة وخلق وظائف أكثر للمنتمين لتلك المنطقة، واستثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

ب. سهولة التأسيس واعتمادها على الموارد الداخلية في التمويل: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهولة إنشائها من احتياجها لرؤوس أموال صغيرة نسبيا، لذا نجد أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمدون على مدخراتهم ومواردهم الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وإذا تم اللجوء إلى التمويل الخارجي، فإنه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أن اعتماده على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيف نسبيا وهذا راجع إلى:

- عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة.
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

ج. تلبية طلبات المستهلكين: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة دوي الدخل المنخفض من خلال توفير السلع والخدمات البسيطة والمنخفضة التكلفة في حين نجد ان أغلب المؤسسات الكبيرة تميل غالبا إلى إنتاج منتجات من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل المرتفع نسبيا، وبالتالي فهي نعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة ومن جهة أخرى تعمل على توفير عدة خيارات أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.

د. القابلية للإبداع والابتكار: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبداع والابتكار في منتجاتها، وهذا راجع غلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة لهذا فهي تلجأ لى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات طريق التركيز على الجودة والبحث عن المنتجات الجديدة والمبتكرة وتشجيع العاملين على طرح الاقتراحات وإبداء آرائهم مما يخلق مناخ مساعد على الإبداع والابتكار، ففي اليابان مثلا تعود نسبة **52%** من الابتكارات إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة والموسطة.

و. الكفاءة والفعالية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوفر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة، وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية عن طريق الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، بالإضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة في الحفاظ عليها بما يكفل لها النجاح والتفوق.

[1] الطيب داودي: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية: الواقع والمعوقات–دراسة حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، العدد11، 2011، ص ص 65–67.

هـ. مرونة الإدارة: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع ظروف العمل المختلفة ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء أو العاملين وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات بحيث لا توجد لوائح مقيدة بل ترجع عملية اتخاذ القرار إلى خبرة صاحب المؤسسة، كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أكثر قدرة على تقبل التغيير وتجنب سياسات جديدة، على العكس من المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها.

ي. انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لاستخدم مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عالي مثل: قطاع النسيج وتفصيل الملابس، لذا فهي تستخدم تكنولوجيا أقل تناسب الظروف المحلية ولا تحتاج إلى استيراد تكنولوجيا عالية.

الفرع الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، وتجدر الإشارة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتكون من:[1]

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد تكون عبارة عن أشخاص معنويين أو طبيعيين أو مؤسسات حرفية.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة:** وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

بالإضافة إلى المعيار السابق الذي يعتمد على جهة الملكية سواء عامة أو خاصة هناك معايير أخرى يتم الاعتماد عليها للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: معيار الحجم، ومعيار قطاع النشاط.

1.العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الملكية: يستعرض الجدول الموالي العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الملكية:

[1] ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين: **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الواقع والتحديات"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، العدد3، جوان 2018، ص 223.

الجدول رقم(3-9): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب معيار الملكية للسداسي الأول من سنة 2018 .

	نوع المؤسسة الص والم	عدد المؤسسات الص والم	النسبة المئوية %
1	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		
	شخص معنوي	628219	57,47
	شخص طبيعي وتضم:	464689	42,51
	مهن حرة	223195	20,42
	نشاطات حرفية	241494	22,09
	المجموع 1	1092908	42,51
2	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		
	شخص معنوي	262	0,02
	المجموع 2	262	0,02
	المجموع الكلي	1093170	100

Source : Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bultin d'information statistique de la PME, N° 33, Novembre 2018, P 7.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم **(3-9)** نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الخاصة تمثل الأغلبية الساحقة من إجمالي المؤسسات بما نسبته **99,98%** وبما يعادل **1092908** مؤسسة ذات طابع خاص منها **628219** ذات طابع معنوي و**464689** ذات شخص طبيعي تتوزع بين **223195** مهن حرة و**241494** نشاطات حرفية، في حين أن النسبة القليلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تذهب لذات الملكية العمومية بنسبة **0,02%** من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما يعادل **262**.

2.حسب معيار الحجم: تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم إلى مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة والجدول الموالي يوضح لنا توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار:

الجدول رقم (3-10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم في نهاية السداسي الأول من سنة 2018.

النوع	العدد	النسبة المئوية %
مؤسسات مصغرة: توظف أقل من 10 عمال	1068027	97,7
مؤسسات صغيرة: توظف بين 10 و 49 عامل	21863	2
مؤسسات متوسطة: توظف بين 50 و 249 عامل	3280	0,3
المجموع	1093170	100

Source : Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, op. cit , P8

من خلال ملاحظتنا للجدول أعلاه نجد أن المؤسسات المصغرة تمثل العدد الأكبر من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما يعادل **1068027** مؤسسة وبما نسبته **97,7%**.

الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالصناعة التحويلية

تنتمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى قطاعات زراعية، الطاقة والمناجم، البناء والأشغال العمومية، الصناعة خارج المحروقات والخدمات ويمكن التوضيح من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3-6): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بالنسبة لذات الشخص المعنوي خلال السداسي الأول من سنة 2018.

Source : préparé par les chercheures à partire des données de : Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, op. cit, P 9.

من خلال ملاحظتنا للشكل(3-11) نجد أن المؤسسات الخدمية هي المؤسسات المسيطرة على إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر بما نسبته **53,82%** في حين كانت نسبة مساهمة الأشغال العمومية **29,04%** أما نسبة مساهمة الصناعة فكانت **15,56%** والنسبة الأضعف كانت من نصيب الطاقة والمناجم بنسبة **0,47%**.

وبالتالي نستنتج أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بقطاع الصناعة التحويلية جد ضعيف (أي أن دورها في النهوض بقطاع الصناعة التحويلية جد محدود) وهذا أحد الأسباب التي جعلت من قطاع الصناعة التحويلية دون المستوى.

ولحد الآن لا زالت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تفتقد للموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لمواجهة المنافسة الدولية الجديدة. حيث لا نستطيع الحديث عن اختراق الأسواق الخارجية بمنتجات غير قادرة على منافسة الواردات على مستوى السوق المحلي وعلى تلبية رغبات المستهلكين الجزائريين، ونظرا لما تطرقنا إليه في الفصل الثاني حول معدلات الاختراق، يجعل من الضروري للقطاع الصناعي التحويلي الجزائري من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهيمنة على معظم نشاطه بمختلف فروعه التركيز على منافسة الواردات الصناعية الأجنبية وكسب نسبة هامة من السوق الداخلي ثم الاتجاه نحو التصدير.[1] ومن هنا ينبغي خلق بيئة مواتية أكثر لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجال الصناعي وبصفة عامة يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إيجاد بيئة إيجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت، والتي تستند إلى عدة عناصر أهمها:[2]

- استقرار الاقتصاد الكلي المستند إلى مبادئ حرية السوق؛
- وجود برامج للدعم الحكومي وسياسات حكومية مساندة وشفافة؛
- وجود استراتيجية وطنية متكاملة ومحددة لتطوير القطاع في إطار أولويات القطاع؛
- تعزيز التنسيق بين الأطراف الحكومية المعنية من وزارات و مؤسسات؛
- وجود نظام ملائم لفض المنازعات التجارية والاستثمارية؛
- تبسيط الإجراءات والمعايير المحاسبية وتناسق قواعد الاستثمار؛
- توافر الموارد المالية وإتاحة السبل لتخفيف أعباء المخاطرة علي رجال الأعمال في هذا القطاع سواء اقترضوا أو استخدموا أموالهم الخاصة؛
- توافر الدعم الفني والخدمات الاستثمارية وفرص التدريب وحاضنات الأعمال وهيئات مختصة بدعم القطاع؛
- توافر التسهيلات والإعانات و التخفيضات و الإعانات الضريبية؛
- توافر الموارد البشرية المؤهلة؛
- الدخول في شراكات فاعلة بين القطاعين العام و الخاص؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في توفير التمويل و الموارد وفرص التدريب؛
- تكوين شبكات التعاون محليا مع الأطراف الدولية و المنظمات غير الحكومية لدعم هذا القطاع؛
- الاهتمام بتطوير مناهج التعليم ومخرجات النظام التعليمي؛
- تعميق قيمة المعرفة وتكوين ثقافة المبادرة والتعلم المستمر و تشجيع الابتكار و توليد الافكار.

[1] ريغي هشام: **التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)**، اقتصاد تطبيقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015، ص318.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، ص 77.

المطلب الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر من بين المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على الانفتاح الاقتصادي، وزيادة تحرير نظم التجارة والمبادلات الدولية، وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو اقتصاد السوق.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار بصفة عامة على أنه التضحية بمنفعة حالة من أجل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر وينقسم الاستثمار إلى العديد من الأنواع حسب العديد من المعايير فهناك الاستثمار الحقيقي أو المباشر وهناك الاستثمار المالي أو غير المباشر، وكذلك الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي أيضا قد يكون استثمار أجنبي مباشر أو استثمار أجنبي غير مباشر.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر يعرف على أنه: قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في بلد غير بلده يسمى هذا البلد بالبلد المضيف، ويكون هذا الاستثمار بالطرق التالية:[1]

- ✓ شراء استثمار كان قائما في البلد المضيف.
- ✓ المشاركة في رأس مال شركة كانت قائمة.
- ✓ إنشاء شركة جديدة لم تكن قامة.
- ✓ إنشاء فرع للشركة الأصلية في البلد المضيف.

ويمتلك المستثمر الأجنبي الحق في التسيير وإدارة واتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع الاستثماري.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر هي في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها, يمكن إيجاز بعضها فيما يلي: [2]

- ❖ انه وسيلة أكثر أمانا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة؛
- ❖ يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فعالية في الحصول على تكنولوجية متقدمة؛
- ❖ يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدي؛
- ❖ يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت لتحقيق ذلك.

---

[1] نعيمة أوعيل: **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية-مصر، 2016، ص ص 12، 13.

[2] معاوية أحمد حسين: **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة-السعودية، العدد 02، 2014، ص 115.

الفرع الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر وكغيرها من دول العالم الثالث التي تعتمد على النفط كمصدر أول للدخل إلى التخلص من هذه التبعية وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر البديل الأنسب لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها.

لكن وإلى حد الآن لازال الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب وهذا كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-11): المشاريع المحلية والأجنبية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2018.

	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
الاستثمار المحلي	4105	99,5	1530299	91,3	133666	93,3
الاستثمار الأجنبي	20	0,5	145850	8,7	9654	6,7
المجموع	4125	100	1676149	100	143320	100

Source : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissment/bilan-des-declaration-d-investissement 2018.

نلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل أدناه أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية القائمة في الجزائر خلال سنة **2018** يمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث قدرت ب**0,5%** وبما يعادل **20** استثمار أجنبي بقيمة **145850** مليون دج موظفة بذلك ما يعادل **9654** عامل في جميع القطاعات في حين كان عدد الاستثمارات المحلية يقدر ب **4105** وهذا إن دل على شيء يدل على عدم استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية.

2. الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للجزائر من سنة 2001 إلى غاية 2017: يوضح الجدول الموالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر مقارنة بتلك المتدفقة إلى دول العالم وكذلك الدول النامية ودول إفريقيا.

الجدول رقم (3-12) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2001-2017 (ملايين الدولارات والنسب المئوية).

السنوات	العالمية	الاقتصاديات النامية	إفريقيا	الجزائر			
				القيمة	الحصة		
					من العالمية	من الاقتصاديات النامية	من إفريقيا
2001	772662	215953	19975	1113	0,14	0,52	5,57
2002	589836	166178	14744	1065	0,18	0,64	7,22
2003	550633	194862	18231	637,9	0,12	0,33	3,50
2004	692598	261830	17725	881,9	0,13	0,34	4,98
2005	948933	331468	29473	1145	0,12	0,35	3,89
2006	1403548	403306	34539	1888	0,13	0,47	5,47
2007	1893815	522411	51152	1743	0,09	0,33	3,41
2008	1485205	577702	58132	2632	0,18	0,46	4,53
2009	1179064	461004	56507	2754	0,23	0,60	4,87
2010	1371919	628480	46687	2301	0,17	0,37	4,93
2011	1567677	663856	46747	2580	0,16	0,39	5,52
2012	1574712	651500	51985	1499	0,10	0,23	2,88
2013	1425377	648539	50790	1684	0,12	0,26	3,32
2014	1338532	685292	52440	1507	0,11	0,22	2,87
2015	1921306	744032	56633	-584	-0,03	-0,08	-1,03
2016	1867533	670158	53190	1635	0,09	0,24	3,07
2017	1429807	670658	41772	1203	0,08	0,18	2,88

Source : http://unctadstat.unctad.org (09/05/2019)

الحصص من حساب الباحثين.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تدفقات الاستثمار الواردة إلى الجزائر في الفترة **(2001-2017)** كانت على العموم منخفضة، إذ كانت سنة **2001** قيمة التدفقات من الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر تعادل **1113** مليون دولار بما يعادل نسبة **0,14%** من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية و**0,52%** من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية و**5,57%** من الاستثمارات الأجنبية في الدول الإفريقية ثم شهدت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بعد ذلك تذبذبات تارة هبوطا وتارة صعودا إلى أن بلغت سنة **2009** أعلى قيمة لها والمقدرة ب**2754** مليون دولار بما يعادل **0,23%** من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية و**0,60%** من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول النامية و**4,87%** من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول الإفريقية ككل ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الأزمة العالمية التي مست الدول المتقدمة التي تمتلك أسواق مالية في حين لم تتأثر بها الدول الإفريقية والنامية التي تمتلك أسواق مالية ضعيفة، ثم بدأت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الانخفاض إلى أن بلغت أدنى قيمة لها سنة **2015** والمقدرة ب**584-** مليون دولار ويعود هذا الانخفاض إلى الأزمة النفطية التي مست الجزائر وانخفاض الايرادت مما أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب.

3. تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: من أجل فهم أفضل لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر نتطرق لبعض أهم المؤشرات والتي يتم استعراضها من خلال الشكل الموالي:

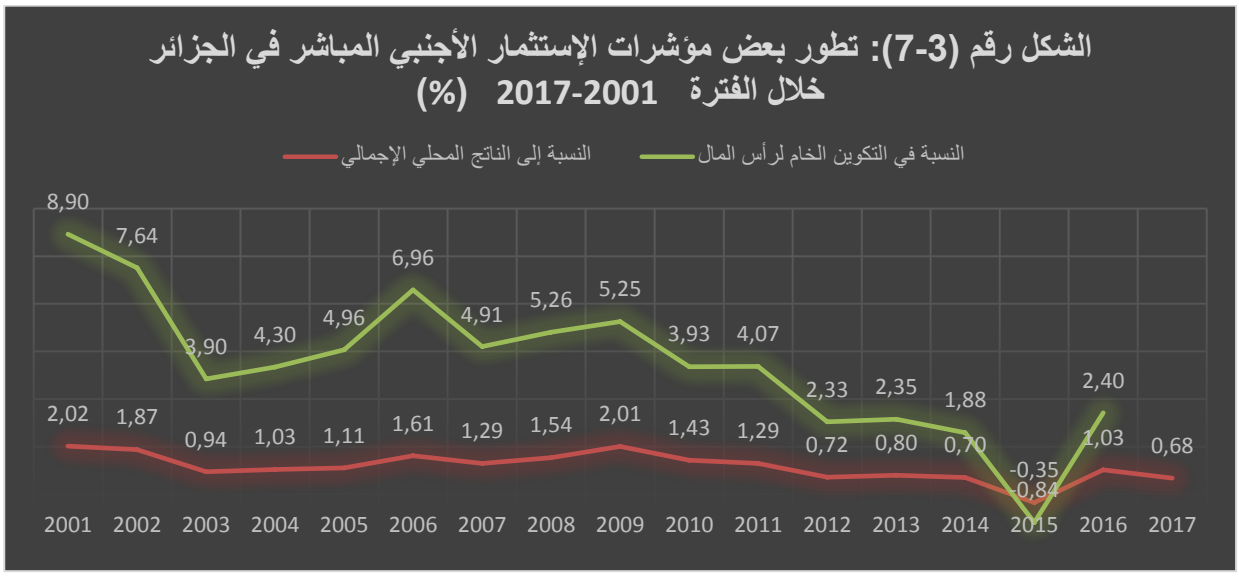

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا على معطيات من: http://unctadstat.unctad.org (2019/05/09)

من خلال الشكل السابق الذي يوضح تطور نسبة الاستثمار الأجنبي في التكوين الخام لرأس المال وكذلك نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن النسبة في التكوين الخام لرأس المال كانت دائما أكبر من النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا من سنة **2001** إلى غاية سنة **2017** باستثناء سنة **2015** حيث كانت أعلى نسبة إلى رأس المال الخام **8,90%** سنة **2001** ثم بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت **3,90%** سنة **2003** ثم عاودت الارتفاع إلى أن بلغت 6,96% سنة **2006** لتعاود بعد ذلك الانخفاض إلى أن بلغت أدنى قيمة لها خلال سنوات الدراسة سنة **2015** والمقدرة ب**0,84%-** سنة **2015**، أما فيما يخص مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ أعلى نسبة له سنة **2001** والمقدرة ب**2,02%** لتشهد تذبذب طفيف بعد ذلك إلى أن بلغت أدنى قيمة لها سنة **2015** والمقدرة ب**0,35%-**، وهذان المؤشران يوضحان ضعف أداء الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال هذه الفترة.

ويعود هذا الضعف إلى عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار بسبب العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر ومن أهم هذه العوائق نذكر ما يلي:[1]

[1] بامحمد نفيسة: **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ، جامعة وهران2، 2016، ص ص 122-124.

- **عراقيل على مستوى الجهاز المالي:** تعتبر العراقيل المالية من أهم المشاكل التي تؤثر على أداء المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري جهاز تقليدي لا يرقى إلى المستوى المطلوب كما هو الحال في الدول المتقدمة كما يتميز بثقل الإجراءات وغياب المرونة والرقابة والشفافية، بالإضافة إلى ضعف أداء البورصة وعدم توفر البدائل التمويلية.
- **عائق القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة:** يعبر القطاع الموازي (القطاع غير الرسمي) عن مجموعة النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع للقوانين المنظمة للاقتصاد، وبالتالي هو أحد أوجه المنافسة غير المشروعة، حيث يسيطر القطاع الموازي في الجزائر على **40%** من الكتلة النقدية في السوق الوطنية.
- **عائق العقار:** يعتبر عائق العقار من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار وتوطن المستثمرين، وهذا بسبب عدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها، وكذلك ارتفاع أسعار العقارات طول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار.
- **العراقيل الإدارية والقانونية:** تمثل العراقيل الإدارية والقانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رأس المال الأجنبي، ومن أهم ما يميز هذا الجانب في الجزائر هو البيروقراطية في الإجراءات ونقص الخبرات المتخصصة في الميدان وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بينها، هذا فضلا عن انتشار الفساد والرشوة.

الفرع الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بقطاع الصناعة التحويلية في الجزائر

تتدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل البلدان المضيفة نحو جميع القطاعات الاقتصادية، ومن بينها القطاع الصناعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يجب على جميع البلدان الاهتمام به خاصة عند سن مختلف القوانين والتشريعات. ومن هذا المنطلق يجب على الجزائر الاهتمام باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة التحويلية وهذا لعدة أسباب من بينها:[1]

– ضعف استثمارات القطاع الخاص في قطاع الصناعة التحويلية للعديد من الأسباب منها تجنب مخاطر المغامرة بمبالغ مالية كبيرة يتطلبها هذا القطاع؛

– إقامة شبكات من الروابط الأمامية والروابط الخلفية مع الشركات المحلية والشركات الأخرى الأجنبية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها أن تلعب دور جد هام كمقاولات من الباطن؛

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تعتبر دين بالنسبة للدولة وأي فشل أو خسارة قد تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر يتحمله المستثمر الأجنبي وليس الدولة المضيفة؛

[1] ريغي هشام: **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، العدد الخامس، جوان 2016، ص247.

– الخبرة التي تمتلكها الشركات الأجنبية في مجال الصناعة وامتلاكها للتكنولوجيا اللازمة بالإضافة وتحكمها في مختلف الفنون والتقنيات المستخدمة في مختلف هذا القطاع؛

– **قدرة** المستثمرين الأجانب على تصريف المنتجات إلى الخارج بسبب توفرها على أسواق جاهزة بالإضافة إلى امتلاكها الخبرة الكافية من أجل اختراق أسواق جديدة؛

بالإضافة إلى ما سبق، هناك احتمالات كبيرة لتبني الشركات الأجنبية لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات. حيث أصبحت هذه الأخيرة من العناصر الهامة في القدرة التنافسية العالمية، فالمشترون الدوليون يشترطون امتثال المصدرين للمبادئ التي تقتضيها تلك المسئولية.

وعلى الرغم مما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على مستوى الاستمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات كالمحروقات، إلا أن بعض الصناعات المتعلقة بالكيماويات والصناعة التحويلية بصفة عامة، لم تستطيع الاستفادة من مختلف العوائد الايجابية للاستثمارات الأجنبية فيما يخص توفير مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا والمعارف العلمية وتطوير مشاريع صناعية تحويلية قصد تنويع الصادرات الجزائرية.[1]

[1] ريغي هشام: مرجع سابق، ص249.

خلاصة الفصل

لا يزال قطاع النفط يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري حيث هناك علاقة ارتباط قوية بينه وبين أغلب المؤشرات مثل الناتج المحلي الميزانية العمومية كما يمثل النسبة الأكبر من صادرات الجزائر وكانت الأزمة النفطية الأخيرة أحسن دليل حيث كانت لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد الجزائري وكان هذا واضحا من خلال الميزان التجاري الجزائري وميزان المدفوعات والميزانية العمومية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحسن السبل التي يمكن الاعتماد عليها من أجل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية كبديل للنفط، لكن لحد الآن لا تزال تعيش واقع مزري في الجزائر ولهذا يتوجب أولا النظر بجد إلى هذين الآليتين حتى يكون لهما الدور الفعال في النهوض بقطاع الصناعة التحويلية مما يساهم في التخلص من التبعية لمورد وحيد.

الخـــاتمة

الخاتمة

على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن عن استقلال الجزائر إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال دون المستوى حيث يتميز بالسيطرة الشبه التامة لقطاع المحروقات، في حين نلاحظ عجز بقية القطاعات الأخرى. ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من بين القطاعات ذات الأداء الضعيف وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل أو حتى قطاع ثانوي لقطاع النفط، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية دائمة لهذا الأخير. وعلى الرغم من مرور قطاع النفط في بعض الأحيان بفترات من الرواج، إلا أن الأزمات التي يشهدها يكون تأثيرها واضحا على أداء الاقتصاد الجزائري ككل، وللنهوض بقطاع الصناعة التحويلية والتخلص من التبعية للنفط يجب أولا، رد الاعتبار للآليات التي يمكن من خلالها النهوض بقطاع الصناعة التحويلية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مناقشة الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسة:** تم التأكد من صحتها، لا تساهم الصناعة التحويلية في الوقت الحالي في خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر بالنظر إلى ضعف هذا القطاع وبالتالي يبقى قطاع المحروقات هو المهيمن على الاقتصاد الجزائري.

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها. فالاقتصاد الجزائري يتميز بضعف مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي حيث قدر متوسط نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في هذا الأخير خلال الفترة **(2004-2017)** بما يعادل **9,3%** و**5,2%** بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات خلال نفس الفترة، كما أثبت مؤشر **هرفندل-هرشمان** عدم تنويع الاقتصاد الجزائري خاصة في فترات ارتفاع أسعار النفط.

- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحتها.فالعديد من المؤشرات تشير إلى ضعف أداء القطاع الصناعي التحويلي في الجزائر، فيلاحظ مثلا أن متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة ضعيفة جدا ولم تتجاوز 5,3% خلال الفترة **(2011-2016)**، كما أن صادرات الجزائر من منتجات الصناعة التحويلية كانت ضئيلة جدا وهذا ما يعكسه معدل مجهود الصادرات الذي كان جد منخفض في أغلب فروع الصناعة التحويلية، وعلى العكس من ذلك كانت معدلات الاختراق الخاصة بالواردات من منتجات الصناعة التحويلية جد مرتفعة وفي جميع الفروع.

- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحتها. فبالنظر إلى بعض الخصائص التي تميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: صغر الحجم وعدم تطلبها لرؤوس أموال كبيرة، وتوفير مناصب العمل والاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: جلب العملة الصعبة، وجلب التكنولوجيا وتوفير مناصب العمل بالإضافة إلى إكساب المهارة لليد العاملة المحلية، جعل منهما سبيلين فعالين يمكن الاعتماد عليهما من أجل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية.

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال هذه الدراسة:

1- يتميز الاقتصاد الجزائري بعدم التنويع شبه التام؛

2- أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر ضعيف؛

3- يرتبط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ارتباطا وثيقا؛

4- كان تأثر الجزائر بالأزمة النفطية الأخيرة جد كبير من خلال تأثر مجموعة من المؤشرات كإيرادات الميزانية العمومية والميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

5- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دون المستوى بكثير؛

6- يمكن الارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية وجعله قطاعا فعالا في التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال توفير مناخ ملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأجنبية.

التوصيات:

على أساس النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1- تفعيل دور القطاع الخاص والتخلص من احتكار القطاع العام، وتشجيع التنافسية بين مختلف المؤسسات، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على الرفع من جودة منتجات قطاع الصناعة التحويلية وتعزيز التنافسية الدولية ومحاولة استهداف أسواق خارجية بعد إشباع الأسواق المحلية؛

2- توفير المناخ الملائم للاستثمار بصفة عامة من خلال تجنب التضييق في القوانين والتشريعات، وعدم المغالات في الضرائب، ومنح التحفيزات الجبائية اللازمة، وهذا من شأنه أن يجذب المستثمرين الأجانب.

3- توفير طرق التمويل الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين الأجانب، من خلال تكييف وتطوير النظام البنكي بما يتلائم ومتطلبات التمويل لها، وكذلك العمل على الوصول إلى سوق مالي كفئ لأن هذا الأخير من شأنه توفير فرص تمويلية للمستثمرين (سواء المحليين أو الأجانب) قد لا يستطيع النظام البنكي توفيرها، خاصة وأن قطاع الصناعة التحويلية غالبا ما يحتاج إلى رِؤوس أموال جد كبيرة ومخاطرة لا يمكن توفيرها عن طريق البنوك.

4- الالتفات إلى العنصر البشري باعتباره أحد أهم عوامل الإنتاج كذلك لما يتطلبه قطاع الصناعة التحويلية من عنصر بشري مِؤهل وملم بتقنيات الإنتاج العالية التي تتلائم وهذا القطاع.

آفاق الدراسة:

من خلال إنجازنا لهذه الدراسة وبعد النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات المقدمة، ونظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للدول ذات الاقتصاد الريعي مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر وكذلك نظرا لعدم إلمامنا بجميع جوانب الموضوع نود اقتراح المواضيع التالية:

- دور القطاع الزراعي في خلق التنويع الاقتصادي للدول النفطية؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بالصناعات الميكانيكية والكهربائية في الجزائر؛
- تجارب دولية حول دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإرتقاء بقطاع الصناعة التحويلية.

قـــــائمة

الـــــمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد سعيد بامخرمة: **اقتصاديات الصناعة**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط2، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2001.

- أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي: **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان- الأردن، 2011.

- إسماعيل عمران: **التنمية السياحية بالمغرب واقع وأبعاد ورهانات**، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، الرباط، 2004.

- بريبش السعيد: **الاقتصاد الكلي- نظريات نماذج وتمارين محلولة-**، دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، عنابة-الجزائر، 2007.

- خالد أمين عبد الله: **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط6، عمان-الأردن، 2009.

- خبابة عبد الله: **الاقتصاد المصرفي والبنوك الإكترونية -بنوك تجارية-السياسة النقدية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية-مصر، ط1، 2008.

- زكرياء الدوري ويسرى السمرائي: **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.

- سعدون بوكبوس: **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- شريف علي الصوص: **التجارة الدواية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2012.

- طاهر لطرش: **تقنيات البنوك -دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7،الجزائر، 2010.

- عبد الرحمان تومي: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2011.

- علاء فرج الطاهر: **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2011.

- علي جدو الشرفات: **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2012.

- مثنى طه الحوري وإسماعيل محمد علي الدباغ: **اقتصاديات السفر والسياحة**، دار الورق للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2013.

- محمد علي المقبلي: **سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1،عمان-الأردن، 2012.

- مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2007.
- مدحت كاظم القريشي: **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2001.
- **معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة**: دار الشرق، ط2، بيروت، 2001.
- ناجي معلا: **خدمة العملاء مدخل إتصالي سلوكي متكامل**، زمزم ناشرون وموزعون، ط1، عمان الأردن، 2010.
- ناظم محمد نوري الشمبري: **النقود والمصارف (النظرية النقدية)**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2013.
- نعيمة أوعيل: **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الاسكندرية-مصر، 2016.

ب- <u>الرسائل والأطروحات الجامعية:</u>

- بامحمد نفيسة: **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، رسالة ماجيستير، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2016.
- بوعبدلي ياسين: **البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات -الطاقات المتجددة بديلا-**، أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018.
- حطاب مراد: **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة -دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2016.
- حمشة عبد المجيد: **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد خيضر -بسكرة-، 2013.
- حميد بوعموشة: **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2012.
- ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)، اقتصاد تطبيقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015،
- ريغي هشام: **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جوان 2016.

- زوين إيمان: **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة، 2011.

- سليم بوهيدل: **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية–آفاق 2025–**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2017.

- سماعيني نسيبة: **دو السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير، إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

- مخضار سليم: **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر، 2018.

- ناصر الدين فريبي: **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

ج– <u>المجلات والجرائد:</u>

- الطيب داودي: **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية: الواقع والمعوقات–دراسة حالة الجزائر–**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس –سطيف،العدد11،2011.

- أوكيل حميدة: **التنمية الاقتصادية بين تنمية الموارد المالية الغير النفطية و ترشيد الإنفاق الحكومي**، معارف مجلة دولية محكمة، جامعة أكلي محمد أولحاج– البويرة–،العدد20،2016.

- بللعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان: **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم الإنسانية، المركز الجامعي تامنغست، تمنراست، المجلد7، العدد1، 2018.

- بوفليح نبيل: **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1،.....

- حميدي عبد القادر: **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الصدمة النفطية**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، جامعة آكلي محمد أولحاج–البويرة–العدد 22، 2017.

- حوسين مصباح العلام: **مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية دات الصلة بالصناعة**، (Egypt.Acad.Soc.Envirom.Develop.,11(3): D–Environmoental studiees، 2010.

- خوني رابح وأوضايفية حدة: **الاقتصاد الجزائري وآثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي**، مجلة الباحث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج الترقيم الدولي الموحد2335-1748،العدد السابع،2017.

- ريغي هشام: **تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، العدد5، جوان 2016.

- زرموت خالد: **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، المجلد6، العدد3، 2017.

- علوني عمار: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف-الجزائر، العدد10، 2010.

- كربالي بغداد: **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد8، 2005.

- محمد الناصر حميداتو و بقاص الصافية : **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، global journal of economic science reflectio(sr)،and business ،2017،no2،vol2.

- **محمد بوطلاعة وبن دبيش نعيمة: ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -إمكانية الاستفادة من تجارب دولية-**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهر محمد -بشار-المجلد الرابع، العدد 02، 2018.

- معاوية أحمد حسين: **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز اقتصاد وإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة-السعودية، العدد02، 2014.

- موسى باهي وكمال روابنية: **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، العدد5، 2016.

- نوي نبيلة: **التنويع الاقتصادي و النمو المستدام في الدول النفطية -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، العدد 35، دس.

- ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين: **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-الواقع والتحديات-**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،جامعة محمد الصديق بن يحي، العدد3، جوان 2018.

د- <u>الندوات والملتقيات:</u>

- بن حمودة سكينة: **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، الملتقى الدولي الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 15 و16 جانفي2014.

- بهلول نورالدين ومحرز نورالدين: **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة، 14 و15 أكتوبر2017.

- راهم فريدة وبوركاب نبيل: **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة، 14 و15 أكتوبر2017.

- شليحي الطاهر وآخرون: **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014**، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة، 14 و15 أكتوبر2017.

- كافي فريدة وآخرون: **تداعيات انخفاض أسعار النفط على المالية العامة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2013-2016)**، ، الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار –عنابة، 14 و15 أكتوبر2017.

- مريم شطيبي محمود: **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول: أزمة الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري –قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة– كلية الشريعة والاقتصاد، 14 ماي 2015.

هـ- <u>التقارير:</u>

- التقارير الإحصائية السنوية، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (oapec)**، 2016، 2017.
- التقارير السنوية، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2008، 2012، 2016،2017.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005

هـ- <u>القوانين والمراسيم:</u>

- المادة 05 من القانون رقم 17\02 المؤرخ في 10\جانفي\2017، **يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 04 الصادرة بتاريخ 11\جانفي\2017.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنيسية:

- Evolution des échange extérieures des marchandises de 2012 à 2017, collection Statistiques N°209/2018, Série E : statistiques économiques N°96, ONS, décembre 2018.
- Les comptes économiques de 2011 à 2016, N°786, aoute 2017.
- Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bultin d'information statistique de la PME, N° 33, Novembre 2018.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

- http://unctadstat.unctad.org.
- **www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissment/bilan-des-declaration-d-investissement 2018.**
- https://makkahnewspaper.com.
- http:.madoo